مقتطف الصحف الصهيونية

الأربعاء 19نيسان 2023

عين على العدو الأربعاء 19-4-2023

عين على العدو: نشرة يومية ترصد شؤون العدو من خلال متابعة المو اقف والتصريحات الرسمية إلى جانب أهم الآراء والتحليلات الصادرة.

ترجمة واعداد: شبكة الهدهد للشؤون الإسر ائيلية

الشأن الفلسطيني:

- برنامج عوفداه في القناة 12 يكشف 12 :مقاتلاً من كتائب القسام يرتدون زيا عسكرياً مشابها لزي "الجيش الإسرائيلي"، تمكنوا من التسلل في اليوم العاشر من عملية الجرف الصامد 2014 في تمام 5:30 صباحًا إلى منطقة "بين نيرعم" ومستوطنة "سديروت" على مقربة 700 متر من المستوطنة واستهدفوا جيبًا عسكريًا بقذيفة آر بي جي في تمام الساعة الساعة 6:36 وحاولوا اختطاف جنود، قتل خلال العملية 4 ضباط من الجيش وسرعان ما تم تفعيل إجراء "حنيبعل."
- القناة 14 العبرية :إطلاق نار نحو مركبة للمستوطنين قرب مستوطنة أرئيل دون وقوع إصابات.
- القناة 13 العبرية :إصابتان متوسطة في عملية إطلاق نار في حي الشيخ جراح بالقدس وانسحاب المنفذ.
- القناة 12 العبرية :إطلاق نار من اتجاه جنين باتجاه كيبوتس ميراف دون وقوع إصابات.
- يديعوت أحرونوت :لائحة اتهام ضد فلسطيني قام بإحراق العلم الإسرائيلي في الأقصى.

- قناة كان العبرية :اعتقال منفذ عملية إطلاق النار في حي الشيخ جراح بالقدس، التي أدت لإصابة مستوطنين اثنين بجروح.

الشأن الإقليمي والدولي:

- قناة كان العبرية :زار وزير الخارجية "إيلي كوهين" أذربيجان، الزيارة هي رسالة لإيران، وسط توترات بينها وبين أذربيجان، بعد أن فتحت الأخيرة سفارة لها في "إسرائيل" قبل نحو شهر.
- معاريف :قائد القيادة الشمالية اللواء "أوري غوردين" :"نراقب خطوات أعدائنا، إيران وحزب الله وحماس والجهاد الإسلامي، من يحاول مهاجمتنا سيعرف قوة الجيش الإسرائيلي."
- موقع القناة 7 :تعرض سفير الاتحاد الأوروبي في السودان لهجوم في مقر إقامته.
- يديعوت أحرونوت :استضاف سفير "إسرائيل" لدى الأمم المتحدة جلعاد إردان عشرات السفراء في مقر الأمم المتحدة في نيويورك لحضور حدث "إحياء ذكرى المحرقة"، الذين جاؤوا للاستماع إلى شهادة الناجية من المحرقة "توفا فريدمان "، قال السفير إردان: "شهادات الناجين هي أقوى رد لمنكري المحرقة ومعاداة السامية."

الشأن الداخلي:

- هآرتس :نشطاء من اليمين الصهيوني يتداولون عبر حساباتهم صورا لمحادثات مزيفة يتهمون من خلالها المتظاهرون بتلقي أموال مقابل مشاركتهم في المظاهرات ضد حكومة نتنياهو، وحسب مزاعمهم الكاذبة، فإن الأموال تأتي من جهات مثل إيهود باراك وال CIAوحكومات ألمانيا والولايات المتحدة وإيران وأيضا حركة.BDS
- المتحدث باسم جيش العدو" :اليوم الأربعاء 19 أبريل، سيكون هناك تدريب للطائرات المقاتلة استعدادا لعروض عيد الاستقلال، سيشعر الجمهور بحركة نشطة للطائرات في جميع أنحاء البلاد."
- معاريف :حدث غير معتاد: قررت سرية في الكتيبة 51 في لواء غولاني العصيان الجماعي وترك أسلحتهم ومغادرة قاعدتهم العسكرية احتجاجا على إقالة قائدهم بسبب "عدم ملاءمته للخدمة" واستبداله بقائد من المظليين، تجري محادثات مع الجنود وأهاليهم بهدف إعادتهم إلى القاعدة، صرح "الجيش الإسرائيلي": "الموضوع قيد التحقيق."
- معاريف :في ذكرى المحرقة، وصلت إلى مكتب وزير المالية سموتريتش رسالة تهديد للوزير من جهة مجهولة، مرفق معها صورة لشعار النازية.

- معاريف :مسؤولون في "المعارضة الإسرائيلية" حول مفاوضات الإصلاح القضائي: "يجب على الليكود أن يفهم أن هناك حاجة للحل، ولا توجد إصلاحات بدون اتفاقات، وبالتالي عليهم تقديم تنازلات كبيرة."

- القناة 12 العبرية :حزبا "يش عتيد ومعسكر الدولة" في بيان مشترك في ختام المناقشة التي جرت اليوم في منزل "الرئيس الإسرائيلي" حول موضوع الإصلاح القضائي: "أكدت فرقنا على ضرورة التوصل لاتفاقات واسعة مع الحفاظ على جميع مبادئ الديمقراطية التي لن نتنازل عنها، سنواصل بذل كل ما في وسعنا للتوصل إلى تشريع تأسيسي من شأنه تعزيز الديمقراطية الإسرائيلية."

عينة من الآراء على منصات التواصل:

- "إيلي كوهين" :"التقيت مع الرئيس الأذربيجاني، ناقشنا مكافحة الإرهاب وتوسيع التعاون الأمني والاقتصادي بين بلدينا، لقد هنأت الرئيس على قراره فتح سفارة في إسرائيل، أول سفارة لدولة شيعية في إسرائيل، وهذا يدل على التقدير العالي الذي تحظى به دولة إسرائيل في العالم."

- "ميراف ميخائيلي" :"بتسلئيل سموتريتش وميري ريغيف يقودان حملة "مواطنين من الدرجة الثانية" وفي الوقت نفسه أخذا مئات الملايين من المال العام لبناء الطرق التي سيستخدمها المستوطنون بشكل أساسي". (أقل من 5٪ من السكان سيحصلون على 25٪ من الميزانية إنه جنون).

- "يوآف غالانت" :"أحيي بشدة الجيش الإسرائيلي والشاباك على نشاطهم السريع والدقيق في القبض على منفذ عملية يوم أمس في القدس، ستصل قوات الأمن إلى كل من يحاول إيذاء مواطني إسرائيل."

- "غيلا غاملئيل" :"زيارة رمزية وهامة لولي العهد الإيراني رضا بهلوي وزوجته الأميرة ياسمين بهلوي في ياد فاشيم بالقدس."

* * *

مقالات

تايمز أوف إسرائيل: وزير الخارجية كوهين يتوجه لتركمانستان لافتتاح سفارة تبعد 24 كيلومترا عن إيران

وزير الخارجية سيكون أول وزير إسرائيلي منذ حوالي 30 عاما يزور الدكتاتورية المنغلقة في آسيا الوسطى الغنية بالنفط والواقعة على الحدود الإيرانية

بقلم لازار بيرمان

يتوجه وزير الخارجية إيلي كوهين من أذربيجان إلى تركمانستان مساء الأربعاء، ليصبح أول وزير إسرائيلي يزور الدولة الواقعة في وسط آسيا منذ ما يقرب من ثلاثة عقود.

زار وزير الخارجية آنذاك شمعون بيرس الديكتاتورية الغنية بالنفط عام 1994، بعد ثلاث سنوات من انهيار الاتحاد السوفيتي، الذي كان يحكم المنطقة. سيفتتح كوهين سفارة إسرائيل في العاصمة التركمانية عشق أباد، على بعد 24 كيلومترا فقط من الحدود الشمالية الشرقية لإيران. وسيكون المكتب أقرب سفارة لإسرائيل من عدوها اللدود إيران. وتمتد حدود تركمانستان مع إيران لمسافة 1148 كيلومترا، مما يوفر لإسرائيل وسيلة مغرية محتملة لدخول الجمهورية الإسلامية في الوقت الذي تحاول فيه وقف برنامج طهران النووي. لإسرائيل سفير في عشق أباد منذ عقد، لكنه عمل في فنادق ومكتب مؤقت.

وسيلتقي كوهين يوم الخميس مع الرئيس التركماني سردار بيردي محمدوف ووزير الخارجية رشيد ميريدوف ووزير الزراعة والجالية اليهودية. تركمانستان دولة منغلقة ولها سجل سيئ في مجال حقوق الإنسان والفساد. يتواجد كوهين حاليا في أذربيجان، حليف رئيسي آخر على الحدود الشمالية لإيران. وسيلتقي كوهين صباح الأربعاء في باكو بالرئيس الأذربيجاني إلهام علييف، ومع نظيره جيهون بيراموف في وقت لاحق اليوم. ويرافق وزير الخارجية وفد دبلوماسي يمثل 20 شركة إسرائيلية في مجال السايبر والأمن الداخلي والمياه والزراعة، وسيستضيف الوزير منتدى أعمال مع وزير الاقتصاد الأذربيجاني. ومن المقرر أيضا أن يلتقي بالجالية اليهودية المحلية، وسيعود إلى إسرائيل صباح الجمعة بعد زيارة تركمانستان.

قبل مغادرة البلاد، قال كوهين في بيان إن الموقع الجغرافي لأذربيجان على الحدود الإيرانية "يجعل علاقاتنا مهمة للغاية وذات إمكانات كبيرة." وأضاف كوهين أنه يهدف في زيارته إلى "مواصلة بناء جبهة موحدة وحازمة مع أصدقائنا في باكو في مواجهة تحدياتنا المشتركة"، فضلا عن تعميق التعاون في مجالات الاقتصاد والتجارة والدفاع والطاقة والابتكار. ازدهر تحالف أذربيجان مع إسرائيل على إثر الدعم الإسرائيلي للبلاد خلال صراعها مع أرمينيا في عام 2020. وأعلن كوهين أنه سيزور باكو في مارس، عندما زار بيراموف البلاد لافتتاح سفارة في إسرائيل.

أشارت تقارير أجنبية إلى أن أذربيجان تسمح على الأرجح لإسرائيل باستخدام قواعد على أراضيها لإطلاق رحلات استطلاعية فوق إيران وإرسال عملاء استخبارات إلى البلاد لتعطيل برنامجها النووي. في حال قررت إسرائيل شن غارات جوية على المفاعلات والمحطات الإيرانية، فإن الوصول إلى القواعد الأذربيجانية سيجعل هذه المهمة أكثر جدوى.

ومع ذلك، فإن أهم مساهمة لأذربيجان في الأمن القومي الإسرائيلي هو النفط. قال بيراموف إن باكو توفر 30٪ من نفط إسرائيل. في حين كثفت إسرائيل شحناتها من الأسلحة إلى أذربيجان خلال نزاع ناغورني كاراباخ عام 2020. خرجت أذربيجان منتصرة في الحرب التي استمرت ستة أسابيع مع أرمينيا، والتي أودت بحياة أكثر من 6000 جندي ونتج عنها استعادة باكو السيطرة على الأراضي المتنازع عليها.

تصاعدت التوترات مع إيران في أعقاب الحرب، حيث أجرت إيران تدريبات عسكرية كبيرة على حدود أذربيجان وصعدّت خطابها ضد جارتها. وإسرائيل هي واحدة من كبار موردي الأسلحة لأذربيجان. وفقا لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، قدمت إسرائيل 69٪ من واردات باكو الرئيسية من الأسلحة في 2016-2020، وهو ما يمثل 17٪ من صادرات الأسلحة في القدس خلال تلك الفترة. بدورها، قامت الدولة ذات الأغلبية الشيعية بتزويد إسرائيل بكميات كبيرة من النفط بالإضافة إلى التعاون المزعوم ضد إيران. ولطالما اتهمت إيران، التي يقطنها ملايين الأذريين، جارتها الشمالية الأصغر بتأجيج المشاعر الانفصالية على أراضيها.

كانت إسرائيل من أوائل الدول التي اعترفت باستقلال أذربيجان في عام 1991، ولديها سفارة في باكو منذ عام 1992. وفي أكتوبر، قام وزير الدفاع آنذاك بيني غانتس بزيارة رسمية إلى أذربيجان، حيث التقى بنظيره ذاكر حسنوف، والرئيس علييف. وفي ديسمبر، أعلنت أذربيجان تعيين أول سفير لها في إسرائيل، بعد أقل من شهرين من الموافقة على افتتاح سفارة في تل أبيب. وفي ذلك الوقت، قال نائب وزير الخارجية الأذربيجاني فريز رزاييف إنه بعد قرار بلاده فتح سفارة في إسرائيل، "السماء هي الحد الأقصى" للعلاقات الثنائية بين البلدين.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: سناتور جمهوري: النافذة لتحقيق صفقة تطبيع بين إسرائيل والسعودية قد تغلق في غضون عام

خلال زيارة للقدس بعد الاجتماع مع محمد بن سلمان في الرياض، قال ليندسي غراهام إن الاتفاق ممكن، ولكنه سيتطلب إيماءات من الولايات المتحدة ومن بايدن لحشد الديمقراطيين

بقلم جيكوب ماغيد

قال السناتور الجمهوري ليندسي غراهام يوم الإثنين إنه في حين أن اتفاقية التطبيع بين إسرائيل والسعودية ممكنة، فإن

نافذة تحقيق مثل هذه الصفقة يمكن أن تغلق في غضون عام.هذه ليست فرصة غير محدودة... إذا لم نحققها في عام 2023 أو أوائل عام 2024، فقد تغلق النافذة"، قال غراهام خلال مؤتمر صحفي في القدس، حيث التقى بالقادة الإسرائيليين ونقل الرسائل التي تلقاها أثناء وجوده في الرياض الأسبوع الماضي من أجل لقاء مع ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان. وادعى أن إدارة بايدن تحتاج إلى تحويل انتباهها إلى الانتخابات الرئاسية مع اقتراب شهر نوفمبر 2024، مما لا يترك لها وقتًا للتوسط في مثل هذه الاتفاقية عالية المخاطر.

وجعل رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو تطبيع العلاقات مع المملكة السعودية أولوية قصوى منذ عودته إلى رئاسة الوزراء في 29 ديسمبر. واتخذت إدارة بايدن خطوات للتوسط في مثل هذه الصفقة مع الاعتراف باستبعاد آفاقها في الوقت الحالي. وبدا أن غراهام كان أول مشرع أمريكي يشير إلى أن الفرصة قد لا تكون مطروحة على الطاولة لفترة أطول.

وتصرح الرياض علنا أنها لن تطبع علاقاتها مع إسرائيل حتى أن توافق الأخيرة على تحقيق حل الدولتين مع الفلسطينيين. كما أصدرت سلسلة من البيانات العامة تدين السياسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين منذ تشكيل حكومة نتنياهو. ومع ذلك، أشار مسؤولون سعوديون سرا إلى استعدادهم لتطبيع العلاقات مع إسرائيل في حال توفر الظروف الملائمة. ويبدو أنه تم توصيل هذه الرسالة إلى غراهام أيضا، حيث قال يوم الإثنين أن "المملكة السعودية مستعدة للمضي قدما مع إسرائيل إذا كان بإمكانها تحقيق علاقة مع [الولايات المتحدة]."وقال السناتور الجمهوري إن العلاقة المعززة مع واشنطن التي تسعى الرياض إلى تحقيقها ستشمل على الأرجح اتفاقيات جديدة للدفاع والتجارة الحرة، بالإضافة إلى تعاون الولايات المتحدة في تطوير برنامج نووي مدني.

وبينما من المرجح أن تعارض إسرائيل مثل هذا البرنامج، أصر غراهام على أنه يمكن إقامة برنامج "سلمي" في السعودية. كما اعترف غراهام بأن تحسين العلاقات بين الولايات المتحدة والسعودية سيواجه على الأرجح معارضة من الديمقراطيين في الكونغرس، الذين ينتقدون سجل الرياض في مجال حقوق الإنسان بشكل متزايد. وبناء على ذلك، قال السناتور الجمهوري الكبير إنه سيتعين على الرئيس الأمريكي جو بايدن أولا حشد الديمقراطيين حول القضية حتى تنجح الجهود.

أعتقد أن الحزب الجمهوري، على نطاق واسع، سيكون سعيدا للعمل مع الرئيس بايدن لتغيير العلاقة بين الولايات المتحدة والسعودية، مما قد يؤدي في النهاية إلى اعتراف الحكومة السعودية بإسرائيل. هذا هو سبب

وجودي هنا. سيستغرق الأمر الكثير من الجهد، لكن الأمر يستحق المحاولة"، قال غراهام في بيان مشترك صدر بعد اجتماعه مع نتنياهو في وقت سابق يوم الاثنين. وفي المؤتمر الصحفي اللاحق، أوضح النائب الجمهوري أن "اعتراف المملكة السعودية بإسرائيل لن يحدث إلا عندما يعتقد محمد بن سلمان أن لديه شريكا موثوقا به في الولايات المتحدة، وأننا سنكون هناك في السراء والضراء." كما التقى غراهام بزعيمي أحزاب المعارضة يائير لبيد (يش عتيد) وبيني غانتس (الوحدة الوطنية). وقال إن إدارة بايدن أرسلته إلى المنطقة لاختبار جدية السعودية بشأن صفقة التطبيع، فحص قدرة البلاد على تنفيذ الإصلاحات التي وعد بها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان. وقد قام كبار مسؤولي إدارة بايدن بزيارات خاصة إلى المملكة في الأشهر الأخيرة، على الرغم من أن يُنظر إلى الحزب الجمهوري على أنه يتمتع بعلاقة أفضل مع القيادة السعودية.

وقال غراهام في المؤتمر الصحفي إن تحسين العلاقات بين الولايات المتحدة والسعودية سيتطلب "الأخذ والعطاء" من كلا الطرفين، وأشار إلى أن تقارب الرياض مع الصين – خاصة فيما يتعلق بالتعاون الدفاعي – سيعقّد العملية بشكل كبير. ومع ذلك، أصر على أن الإصلاحات التي أعلن عنها محمد بن سلمان بدأت تؤتي ثمارها، مشيرا إلى تحسن وضع النساء السعوديات، اللواتي يُسمح لهن الآن بالقيادة والخروج في الأماكن العامة دون مرافقة رجل.

وقال غراهام أنه نقل إلى ولي العهد أن "أحد أفضل الأشياء التي يمكنك القيام بها لتغيير صورة المملكة العربية السعودية هو تطبيع العلاقة مع إسرائيل – وهذا سيكون بمثابة أكبر تغيير للعبة."وأضاف أن ولي العهد سأل عما إذا كانت حكومة نتنياهو ستكون قادرة على إبرام اتفاق تطبيع بينما تحاول أيضا تمرير الإصلاح الجذري للقضاء الذي أثار انتقادات شديدة في الداخل والخارج.أخبرتهم أن لدي ثقة كبيرة في قدرة [إسرائيل] على القيام بأمرين في وقت واحد"، قال غراهام، بينما كان يحاول تجنب التطرق إلى الإصلاح نفسه.

وردا على سؤال عما إذا كان محمد بن سلمان قد أثار القضية الفلسطينية خلال مناقشتهم بشأن صفقة تطبيع محتملة مع إسرائيل، تهرب غراهام من الإجابة، لكنه قال إن اتفاقيات إبراهيم أثبتت أن الفلسطينيين لم يعد لديهم حق النقض على إقامة الدول العربية لعلاقات دبلوماسية مع إسرائيل. وسعى غراهام إلى التقليل من شأن اتفاق التطبيع الذي توصلت إليه السعودية مع إيران الشهر الماضي، قائلا إنها مجرد محاولة من جانب الرياض "لتهدئة المياه في المنطقة"، وأن "المملكة ليس لديها أوهام" بشأن الجمهورية الإسلامية. ومع ذلك، وجهت إيران يوم الاثنين دعوة للعاهل السعودي الملك سلمان لزيارة طهران، ومن المقرر

أن يصل وفد رفيع من حركة حماس إلى الرياض هذا الأسبوع، مما يشير إلى أن مصالح المملكة بعيدة كل البعد عن مصالح واشنطن والقدس.

وقال غراهام إنه سيعود إلى واشنطن "بقلق شديد بشأن وضع البرنامج النووي الإيراني" وأعلن أن "إسرائيل سيتعين عليها في النهاية اتخاذ إجراءات حاسمة إذا لم تتغير الأمور."وبينما أصر على أنه لا يسعى إلى صراع عسكري مع إيران، قال غراهام إنه سيكون من الأفضل أن يكون هناك نزاع قبل أن تحصل طهران على سلاح نووي وليس بعد ذلك.وقال السناتور عن ولاية كارولينا الجنوبية إن محمد بن سلمان أخبره أن المملكة العربية السعودية ستسعى لامتلاك سلاح نووي إذا تمكنت إيران من الحصول عليه، مما سيؤدي إلى سباق تسلح سيزيد من زعزعة الاستقرار في المنطقة.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: كيفين مكارثي سيقوم بزيارة إلى إسرائيل، وسيصبح ثاني رئيس لمجلس النواب الأمريكي يلقي كلمة أمام الكنيست

سيصل الزعيم الجمهوري إلى البلاد في 30 أبريل مع وفد يضم 20 نائبا من كلا الحزبين، وسيكون أول رئيس لمجلس النواب يلقي كلمات أمام البرلمان الإسرائيلي منذ غينغريتش في عام 1998

بقلم جيكوب ماغيد

أعلن رئيس الكنيست الإسرائيلي أمير أوحانا يوم الخميس أن نظيره الأمريكي، كيفين مكارثي، سيرأس وفدا يضم نوابا من كلا الحزبين في الكونغرس سيقوم بزيارة إسرائيل في نهاية الشهر وسيكون ثاني رئيس لمجلس النواب الأمريكي يلقي كلمة أمام البرلمان الإسرائيلي. وسيصل مكارثي برفقة 20 نائبا من كلا الحزبين الديمقراطي والجمهوري إلى إسرائيل في 30 أبريل وسيلقي الرئيس الجمهوري لمجلس النواب الأمريكي كلمة أمام الكنيست في اليوم التالي، حسبما أعلن أوحانا.

وقام رئيس الكنيست بتوجيه الدعوة لمكارثي عندما أجرى اتصالا هاتفيا مع نظيره الأمريكي في شهر يناير لتهنئته على انتخابه رئيسا لمجلس النواب بعد عملية تصويت مريرة شهد تمردا في معكسر اليمين المتطرف في الحزب الجمهوري ضده. وعقد مكتبا مكارثي وأوحانا محادثات بشأن الرحلة في الأشهر التي تلت ذلك، مما أدى إلى إعلان يوم الخميس. رئيس مجلس النواب الأمريكي الوحيد الذي ألقى كلمة أمام الهيئة العامة للكنيست كان نيوت غنيغريتش في عام 1998.

وقال أوحانا في بيان أعلن فيه عن زيارة مكارثي: "هذه علامة وشهادة على الرابط القوي وغير القابل للكسر بين إسرائيل وأقرب حلفائها، الولايات المتحدة الأمريكية". ولم يصدر مكتب رئيس مجلس النواب الأمريكي تعليقا فوريا على البيان.

وقال مكارثي في ذلك الوقت إن "رئيس الوزراء نتنياهو هو إسرائيلي وطني ورجل دولة، والأهم من ذلك أنه صديق عظيم للولايات المتحدة الأمريكية. المجتمعات الحرة لديها نقاش نشط ومفتوح. إسرائيل ليست استثناء. أنا أدعم رئيس الوزراء نتنياهو، ودعم أمريكا لديمقراطية إسرائيل القوية والحيوية لا يتزعزع. الآن هو وقت مهم للأمريكيين للوقوف معا لدعم ومكارثي هو واحد من بين العديد من السياسيين الأمريكيين رفيعي المستوى الذين يزورون إسرائيل هذا الشهر.

يوم الثلاثاء، التقى السناتور الجمهوري ليندسي غراهام بنتنياهو، ونقل رسائل تلقاها أثناء تواجده في الرياض في الأسبوع الماضي فيما يتعلق باحتمال التوصل إلى اتفاق تطبيع سعودي-إسرائيلي بوساطة أمريكية. ومن المقرر أن يزور رئيس الأقلية في مجلس النواب الأمريكي حكيم جيفريز – الذي تعرض لانتقادات حادة هذا الأسبوع بعد الكشف عن مقال رأي كتبه في التسعينيات دافع فيه عن زعيم تنظيم "أمة الإسلام" لويس فرخان – في نهاية الأسبوع مع وفد من الديمقراطيين في الكونغرس لعقد اجتماعات مع مسؤولين إسرائيليين وفلسطينيين. وفي الأسبوع المقبل، سيصل حاكم فلوريدا رون ديسانتيس في رحلته إلى إسرائيل التي يُنظر إليها على نطاق واسع على أنها مقدمة لمسعاه ليصبح المرشح الجمهوري في الانتخابات الرئاسية لعام 2024.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: أنباء عن إغلاق شركة تكنولوجيا تجسس إسرائيلية بعد نشر تقرير بأنها استهدفت نشطاء أجانب

بدأت مشاكل QuaDream الأسبوع الماضي عندما كشفت منظمة مراقبة أن برنامجها REIGN استخدم لمراقبة صحفيين ومعارضين في جميع أنحاء العالم؛ بقي موظفان فقط لحراسة المعدات

أفادت وسائل إعلام عبرية يوم الأحد أن شركة تجسس إسرائيلية، تبين الأسبوع الماضي أنها باعت برامج قرصنة للهواتف تستخدمها دول لاستهداف صحفيين وشخصيات معارضة، ستغلق أبوابها.

ذكرت صحيفة "كالكاليست" نقلا عن مصادر داخل الشركة أنQuaDream ، التي كانت تعاني من ضائقة مالية شديدة في الأشهر الأخيرة، تلقت ضربة قاضية الأسبوع الماضي بعد نشر تقرير من قبل منظمة مراقبة

الأمن السيبرانيCitizen Lab ، بناء على مصادر داخل الشركة.وذكر التقرير أنه تم استدعاء الموظفين لجلسة استماع قبل الفصل يوم الأحد. والشركة الآن مغلقة عمليا، مع وجود شخصين فقط يعملان لحراسة المعدات المتبقية، بينما تبيع الشركة حقوق الملكية الفكرية الخاصة بها.

شركة QuaDream هي منافسة أصغر لمجموعة NSO الإسرائيلية، والتي أدرجتها الولايات المتحدة على القائمة السوداء في عام 2021 لصلتها بالمراقبة غير القانونية لمسؤولين حكوميين وصحفيين ومعارضين وغيرهم، غالبا من قبل أنظمة استبدادية. ووجدت Citizen Lab عملاء لشركة QuaDream في بلغاريا، جمهورية التشيك، المجر، غانا، إسرائيل، المكسيك، رومانيا، سنغافورة، الإمارات العربية المتحدة، وأوزبكستان. وتتضمن إمكانات "مجموعة البريميوم" لبرنامج" REIGN تسجيل المكالمات في الوقت الفعلي، وتشغيل الكاميرا – الأمامية والخلفية" و"تشغيل الميكروفون"، وفقا لكتيب الشركة الذي كشف عنه منظمة .Citizen Labوقال التقرير إن تكلفة إطلاق 50 عملية قرصنة للهواتف الذكية سنويا كانت 2.2 مليون دولار، باستثناء تكاليف الصيانة. لكن قال مصدران مطلعان على مبيعات البرنامج إن سعر REIGN عادة ما يكون أعلى، كما وجدت.Citizen Lab

وذكر تقرير Citizen Lab أنه "بمجرد أن أصبحت عدوى QuaDream قابلة للاكتشاف من خلال الأساليب التقنية، ظهرت مجموعة متوقعة من الضحايا: المجتمع المدني والصحفيين"، دون تحديد الجهات التي يُزعم أنه تم استهدافها. وفي تقرير منفصل صدر أيضا يوم الثلاثاء، قالت شركة "مايكروسوفت" إنها تعتقد بثقة عالية أن برامج التجسس الموجودة على العديد من هواتف نشطاء المجتمع المدني "مرتبطة بـ"QuaDream

وقال الباحث في Citizen Lab بيل ماركزاك لصحيفة "وول ستريت جورنال" إن تكنولوجيات QuaDream للقرصنة متطورة مثل تكنولوجيات مجموعةNSO ، رغم أنها حرصت أكثر من المجموعة الأكثر شهرة لإخفاء بصماتها في الأجهزة التي تستهدفها برامج التجسس الخاصة بها. ولم تستجب QuaDream لطلبات للتعليق.

وأصدرت وكالة "رويترز" تقريرا عن تقنيات QuaDream العام الماضي، حيث قالت إن الشركة الإسرائيلية طورت تقنيات قرصنة تسمح للعملاء باختراق أجهزة "آيفون" دون الحاجة إلى قيام الضحية بالنقر على أي رابط في عام 2021، في نفس الوقت تقريبًا مع مجموعة.NSO واستغلت كلتا الشركتان العديد من الثغرات ذاتها في منصة "آبل" للرسائل الفورية. وكانت أساليب الاقرصنة متشابهة لدرجة أن سد شركة "آبل" للثغرات الأمنية الأساسية في سبتمبر 2021 جعل كل من برنامجي NSO و QuaDreamغير فعالين، حسبما قال شخصان مطلعان على الأمر لوكالة الأنباء العام الماضي. وتدعي مجموعة NSO إنها تبيع برنامج القرصنة

الخاص بها، Pegasus، فقط للحكومات لغرض مكافحة الجريمة والإرهاب، وجميع المبيعات تتطلب موافقة وزارة الدفاع. وبينما تقول الشركة إن لديها إجراءات وقائية لمنع إساءة استخدام منتجاتها، إنها لا تتحكم في طرق استخدام العملاء للمنتجات ولا يمكنها الوصول إلى البيانات التي يجمعونها. وقالت إنها ألغت عدة عقود بسبب استخدامات غير لائقة لبرنامج.Pegasus

وقد تورطت الشركة في العديد من الفضائح في السنوات الأخيرة، وواجهت سيلًا من الانتقادات الدولية بسبب المزاعم بأنها تساعد الحكومات، بما في ذلك الأنظمة الديكتاتورية والأنظمة الاستبدادية، في التجسس على المعارضين والناشطين الحقوقيين. ولكن على عكسNSO ، لم يتم تسليط الضوء على QuaDream بنفس القدر، على الرغم من خدمة بعض العملاء الحكوميين أنفسهم. وقال مصدر مطلع على أعمال الشركة لـ"رويترز" إنه ليس لديها موقع إلكتروني يروج لأعمالها، وقد طُلب من موظفيها عدم الإشارة إلى مكان عملهم في وسائل التواصل الاجتماعي.

وتم تأسيس QuaDream في عام 2016 من قبل إيلان دابيلشتاين، وهو مسؤول عسكري إسرائيلي سابق، ومن قبل اثنين من موظفي NSO السابقين، غاي غيفاع ونمرود ريزنيك، وفقًا لسجلات الشركات الإسرائيلية وشخصين مطلعان على الأعمال الشركة، وفقًا للتقرير.

وقال ثلاثة أشخاص مطلعين على الأمر إن QuaDream ومجموعة NSO وظفتا ذات المهندسين في بعض الأحيان على مر السنين. لكن، بما يتوافق مع تصريحات المتحدث باسم مجموعةNSO ، قال اثنان من هذه المصادر إن الشركات لم تتعاون في تطوير أساليبها الخاصة لاختراق أجهزة الـ"آيفون"، وتوصلت كل منها لطرق خاصة لاستغلال نقاط الضعف.

وزعم مصدران أن حكومة سنغافورة كانت من أوائل عملاء .QuaDream وأظهرت الوثائق التي اطلعت عليها "رويترز" أن الشركة عرضت برامجها أيضا على الحكومة الإندونيسية. ولم يتضح ما إذا كانت إندونيسيا أصبحت عميلاً أم لا، بحسب التقرير. ونُقل عن أربعة مصادر قولهم لـ"رويترز" العام الماضي إن العديد من مشتري برنامج – QuaDream بما في ذلك المملكة العربية السعودية – كانوا أيضًا من مشتري برنامج مجوعة NSO.

وورد في عام 2021 أن QuaDream بدأت العمل مع المملكة العربية السعودية بعد مقتل الصحفي المعارض جمال خاشقجي. وأفادت تقارير أن الرياض فقدت ترخيصها لاستخدام برنامج Pegasus لشركةNSO ، بعد أن زُعم أنها استخدمته في الفترة التي سبقت مقتل خاشقجي في عام 2018.

* * *

i24NEWS: مستشار حميدتي لـi24NEWS: "نتحقق من إمكانية وجود عناصر من داعش تقاتل إلى جانب البرهان"

المستشار السياسي لقائد قوات الدعم السريع: "المعركة تدور هنا في الخرطوم وسنحسمها هنا مع الجيش"

صرح المستشار السياسي لقائد قوات الدعم السريع السودانية محمد حمدان دقلو (حميدتي) خلال حديثه مع i24NEWS يوسف عزت:"ألقينا اليوم القبض من على السطوح على مقاتلين أجانب لا نعرف هويتهم عملوا كقناصة يقاتلون إلى جانب البرهان. هذه العملية التي خضناها هي عملية كبيرة متورطة فيها جهات كثيرة يرعاها التنظيم الإسلامي المتطرف".

وأكد عزت خلال حديثه مع برنامج "هذا المساء" على شاشة i24NEWS الأربعاء التزام قوات الدعم السريع بالهدنة التزاما كاملا وقال "نحن التزمنا التزاما كاملا، فتحنا الكباري وأمنا خروج بعض المواطنين وأوصلنا بعض الأطباء لعدد من المستشفيات في المدينة ولكن فوجئنا بهجوم بحري في شمال كافوري. تم الاعتداء علينا بالطيران المسيّر وبالضرب المباشر. نحن أعلنا أن الهدنة هدنة إنسانية ولكن حين فتحنا كوبري شرق النيل تم الهجوم علينا من كل الاتجاهات وتصدينا لهم ."

وأكد يوسف على أن" المعركة تدور في الخرطوم وسنحسمها هنا مع الجيش، هنالك شرفاء من الجيش يقاتلون معنا في الخرطوم، معركتنا هنا وسنقرر مصير هذه المعركة داخل الخرطوم بعد انتهاء الهدنة. والجيش لم يسترد مطار مروي نحن هناك مع العتاد .نحن نسيطر على القيادة العامة للجيش. نسيطر على كل المقرات التي كانت تتبع للجيش من الجوية ومن البحرية ونسيطر على القصر الجمهوري ."وأضاف يوسف :"نحن نخوض المعركة بقوتنا الذاتية نحن كنا جاهزين لهذه المعركة، كنا نتوقعها من الإسلاميين من المتطرفين كنا نعرف أن هنالك انقلاب يستهدفنا ويستهدف العملية السياسية كلها. لم نتلق أي دعم من أي دولة ."

وفي رده على السؤال حول الأطراف الخارجية الداعمة قال "ليس الجيش من بدأ المعركة، الحركة الإسلامية غررت بعناصرها داخل الجيش بأنها ستخوض حربا ضدنا وضد الخيارات السياسية للشعب السوداني. نحن لدينا المعلومات وأبلغنا البرهان من شهر مارس/اذار واطلعنا على معلومات ولكن للأسف لم نكن نعلم أن البرهان هو المنسق لكل هذه العملية، وأنه هو رأس العملية ويريد الانفراد بالحكم، يريد التحالف مع

الإسلاميين والقضاء على الحل السياسي الذي توافقت عليه القوى السياسية وتحالف مع الإسلاميين. وبالنسبة للحل يقول إنهم سيتحاورون مع شخصيات بعيدة عن الإسلاميين مستقبل السودان ليس مرهونا بالحركة الإسلامية ولا بالمتطرفين. نحن اليوم القينا القيض من على السطوح على مقاتلين أجانب لا نعرف هويتهم عملوا كقناصة يقاتلون إلى جانب البرهان. هذه العملية التي خضناها هي عملية كبيرة متورطة فيها جهات كثيرة يرعاها التنظيم الإسلامي المتطرف."

أما د منصور أرباب/ناشط سوداني قال خلال الحلقة إن: "الدعم السريع هي ربيبة الحركة الإسلامية. كسودانيين نحن بحاجة الى هدنة والجلوس الى طاولة الحوار مرة أخرى ."

من جانبها اعتبرت نبأ محيي الدين مراسلة i24NEWS في السودان– "أن الهدنة هي مجرد كلام الآن وليست حقيقة. وليست واقع نعيشه... قبل قليل وبالتزامن مع وقت الإفطار سمعنا دوي انفجارات وسمعنا صوت الأعيرة النارية ربما تكون كسبا للوقت او إرضاء للمجتمع الدولي هي ليست حقيقية أو يمكن أن نقول مضللة، لا نعرف من اتفق على الهدنة. بالرغم من أن بعض المواطنين استبشروا خيرا وحاولوا الرحيل من الخرطوم الى مناطق أخرى كمنطقة الجزيرة وبعض المناطق في الولاية الشمالية." وأضافت:"بشأن الأنباء المتضاربة حول السيطرة تكشف عن وجود حرب إعلامية تفوق الحرب المدنية يبدو أن الدعم السريع لديه آلة إعلامية كبيرة وهو متفوق كثيرا على الجيش السوداني فيما يخص الإعلام ويبدو أن الجيش السوداني يتفوق عسكريا لامتلاكه طائرات مسيرة وطائرات حربية لذا لا نعرف من يسيطر حقيقة ولكن يمكنني أن أؤكد أن هناك حالة من الكر والفر. سيطر الدعم السريع على مفاصل كثيرة في الدولة وعلى المنشآت والكباري الأساسية وبعض النقاط بين الولايات ولكن سرعان ما يتم الهجوم على هذه المناطق من قبل الجيش لذا لا أحد يحكم السيطرة على الوضع والجميع في حالة حرب عبثية لا طائل منها وحرب استنزاف للسودان وموارده التي هي في الأصل في قلة وفي تناقص والمواطنون هم في أكثر الحاجة إلى هذه الموارد التي تستنزف في حرب ضروس لا طائل منها ولا فائدة. الآن الدعم السريع يتمركز في مناطق كثيرة من العاصمة الخرطوم ولكن باستمرار الصراع لا أحد ينتصر ولا أحد يحرز تقدما ."

* * *

i24NEWS: في إشارة الى الاصلاحات القضائية/القاضية حايوت: يجب الحفاظ على إسرائيل يهودية وديموقراطية"

جاءت كلمة رئيسة المحكمة العليا استر حايوت في كلمتها في مراسم إحياء ذكرى المحرقة النهائية في "بيت محاربي الجيتوهات" الى التعديلات في الجهاز القضائي الاسرائيلي وقالت إنه "يجب علينا التمسك بالقيم الأساسية لدولة يهودية وديموقراطية "وتابعت "أن جميع الناجين الذين اختاروا الحياة بعد الانقسام الكبير الذي مروا به يستحقون التقدير العميق على عثورهم على القوة للنهوض من التراب، ورواية قصتهم والعيش حياة ذات معنى" واضافت حايوت في مستهل اقوالها :"من وجهة نظرنا، يقول القضاة أنه من خلال أهوال المحرقة ومن الانقسام الكبير الذي حل بشعبنا، تعلمنا أن نتذكر لأنفسنا يومًا بعد يوم وساعة بساعة أن عملنا القضائي منغمس تمامًا في حب الإنسانية - كل شخص بغض النظر عن هويته. تعلمنا أنه يجب علينا أن نقف على حراسة الحقوق الفردية والقيم الأساسية لدولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية، وهي "شاطئ الأمان" للشعب اليهودي ." وأضافت: "إذا كانت المقاومة اليهودية لأشكالها والاختيار في الحياة مدرسة للروح البشرية - فسنكون طلابها والدرس الذي تعلمناه سيبقى في الذاكرة ويحفظ وينتقل من جيل إلى جيل ."

* * *

i24news: وزير الخارجية الإسرائيلي يناقش مع رئيس أذربيجان التحديات الأمنية المشتركة للبلدين

وصل كوهين الأربعاء الى أذربيجان على رأس وفد موسع يضم أكثر من 30 شخصا، وسيجري أكثر من 100 اجتماع

اجتمع وزير الخارجية الإسرائيلي ايلي كوهين اليوم الأربعاء مع الرئيس الأذربيجاني الهام علييف في العاصمة باكو وناقش معه التحديات الاستراتيجية المشتركة لكلا البلدين، على رأسها التحديات الأمنية الإقليمية ومكافحة العمليات العدائية وتوسيع التعاون بين البلدين .

واجتمع كوهين مع علييف في القصر الرئاسي في باكو ، وشكر كوهين علييف على إقامة سفارة بلاده في إسرائيل بعد 30 عاما من العلاقات الديبلوماسية بين البلدين وقال له إن السفارة ستعزز العلاقات بين الشعبين وبين اقتصاد كلا البلدين.وقال كوهين بحسب بيان "إسرائيل وأذربيجان تعززان التحالف السياسي والأمني بينهما، اجتمعت مع رئيس أذربيجان الهام علييف، وتحدثنا عن التحديات الإقليمية الاستراتيجية المشتركة بيننا، وعلى رأسها الأمن الإقليمي ومكافحة الإرهاب. لقد هنأت الرئيس الأذري على قراره إقامة سفارة في إسرائيل، أول سفارة لدولة إسلامية شيعية في البلاد. فتح السفارة سيعزز أكثر التحالف الأمني، السياسي

والاقتصادي بيننا." ووصل كوهين أمس الى أذربيجان على رأس وفد إسرائيلي اقتصادي موسع والذي عمل على تنظيمه قسم الاقتصاد في وزارة الخارجية، معهد التصدير الإسرائيلي وسفارة إسرائيل في باكو. ويضم الوفد أعضاء من مجال الأمن الداخلي، أمن السايبر، المياه وسيجري الوفد خلال الزيارة أكثر من 100 اجتماع مع جهات حكومية أذرية وشركات محلية.

* * *

هآرتس: مسمار أخير في نعش "جيش الشعب"

بقلم عاموس هرئيل

ترجمة: صحيفة الأيام الفلسطينية

حتى في الفترة التي فرض فيها عليه تعليق مؤقت لتشريع الانقلاب النظامي فإن الائتلاف الحالي يبدو أنه مصمم على إبقاء نار الخلاف مشتعلة وصب الزيت على عجلات الاحتجاج ضده.

المبرر المناوب هو قانون التجنيد الجديد، بالاسم الحقيقي قانون تسوية تهرب الحريديين من الخدمة، الذي تريد حكومة نتنياهو شرعنته الآن بضغط من الأحزاب الحريدية. وهذا التشريع إذا تحقق سيكون له نقاط ضعف، التي تخلقها الحكومة لنفسها. أولاً، هو سيخلد عدم المساواة في تحمل عبء الخدمة، الذي يتم الشعور به منذ سنوات.

ثانياً، لأن الحريديين يريدون تأمين القانون الجديد بوساطة تمرير فقرة الاستقواء فإنهم يعيدون قوانين الانقلاب إلى مركز النقاش العام بصورة تشعل أيضاً الاحتجاج. وفي تشكيلة الحكومة الجديدة اضطر نتنياهو في هذه المرة إلى الاعتماد على شراكة مركبة.

حزبان من اليمين المتطرف وحزبان حريديان. كل طرف من هذه الأحزاب وقف مع قائمة طلبات بعيدة المدى، التي هي غير مقبولة على قسم كبير من الجمهور الإسرائيلي، وربما أيضاً تقلق قسماً من مصوتي الليكود أنفسهم. وملحمة التجنيد تستمر منذ عقود – المحكمة العليا تطلب من الدولة أن تقرر، وبالنسبة لزعماء الحريديين من المهم لهم الدفاع عن ناخبيهم من الخدمة العبثية. هكذا ولد في الاتفاقات الائتلافية التعهد بتمرير قانون جديد يخرج من المعادلة تجنيد الحريديين أو عقوبات اقتصادية ضد مؤسسات تعليم تساعد على التهرب من الخدمة.

في نفس الوقت، الحريديون حاولوا الدفع قدماً بقانون يضمن لمن يتعلمون التوراة مكانة مساوية في الحقوق والتسهيلات، مقارنة مع من تسرحوا من الجيش الإسرائيلي. ويوجد شريكان آخران في الاتفاق، المرتبط أيضاً بتمرير ميزانية الدولة، التي من المخطط المصادقة عليها في الشهر القادم: وزير الدفاع يوآف غالانت (الليكود)

ووزير المالية بتسلئيل سموتريتش (الصهيونية الدينية).
غالانت حاول أن يربط التنازل للحريديين بتسهيلات للجنود، باقتراح تسرب بشكل معين لـ «يديعوت أحرونوت»، سن الإعفاء من الخدمة للحريديين سيهبط إلى 23 سنة، والجيش الإسرائيلي سيحصل على عشرة مليارات شيكل إضافية ستخصص كمنح لمن يخدمون، من تمويل الدراسة وحتى مساعدة في شراء شقة في الضواحي.
وزير الدفاع أيضاً ربط بالخطة عنصراً آخر، الذي فعلياً سبق واتفق عليه بين الجيش ووزارة المالية: مسار خدمة تفضيلي، الذي في إطاره سيتم تقصير خدمة الجنود في وظائف أقل ضرورة إلى سنتين (تطور دراماتيكي) مقابل زيادة في أجور الجنود الذين يخدمون في وظائف ضرورية والذين سيخدمون أكثر.
وزارة المالية ردت بتسريب خاص بها في «إسرائيل اليوم»، الذي عرضت فيه خطة بديلة لسموتريتش، لخفض سن الإعفال إلى 21، وحتى تم الادعاء بأنها مقبولة أيضاً على رئيس الأركان هرتسي هليفي.
الجيش الإسرائيلي الذي وجد نفسه، لعدم الانتباه، في قلب خلاف سياسي، اضطر الأحد إلى التوضيح بأن الجيش يتمسك بدعم نموذج جيش الشعب والتجنيد للجميع. هو سيستمر في طرح مسارات خدمة معينة للمجندين الحريديين. وإذا قرر السياسيون بشأن سن الإعفاء للحريديين فعلى الأقل يجب أن يكون 23 سنة وليس 21. وبخصوص نموذج الخدمة التفضيلي، هو لا يرتبط بالحريديين بل بالتوازنات الداخلية في الجيش.
من بين مواقف سلفيه في هذا المنصب، أفيف كوخافي وغادي أيزنكوت، اختار هليفي مقاربة أيزنكوت.هو مستعد للاستمرار في خفض مدة الخدمة النظامية، شريطة أن يتركز التقصير على الجنود الأقل ضرورة، ويسمح له بالاحتفاظ (مع دفع أجر مناسب أكثر) بالجنود الضروريين لمدة أطول. ومن غير الواضح من أين ستأتي العشرة مليارات شيكل التي يتحدث عنها وزير الدفاع، في واقع الميزانية الآخذ في الاشتداد، حيث الانقلاب النظامي يهدد بإحداث كارثة في الاقتصاد الإسرائيلي. ولكن توجد هنا قضية أكثر إشكالية، والتفسير المتأخر للجيش لا ينجح في التغلب عليها بصورة مرضية.
يبدو أن جميع الأطراف، بما في ذلك غالانت وليفي، يسلمون بانعدام الخيارات مع إعطاء إعفاء للحريديين في سن صغيرة نسبياً، ومستعدون للسير قدماً.
هذا استنتاج ربما يتم قبوله من الزاوية الاقتصادية، المسؤولة عنها وزارة المالية.ولكن الرسالة القيمية هنا مرفوضة من البداية - تداعيات العملية على الجيش وعلى المجتمع يمكن أن تكون إشكالية جداً.
يمكن فهم نقطة الانطلاق للاقتصاديين في وزارة المالية. عقد ونصف العقد من الجهود غير المتزنة من قبل الجيش أثمرت عن نتائج ضئيلة. وفي كل سنة في الواقع يتجند للجيش أكثر من ألف حريدي (حتى هذا عندما

نمط بقدر الإمكان تعريف الحريدي)، لكن هذه أقلية مرفوضة تماماً مقارنة مع المتهربين بإذن، والجيش لم يحقق حقاً أهداف التجنيد التي وضعت.

الإطار الحالي للاتفاق يسجن الحريديين في المدارس الدينية حتى جيل متأخر، في حين أن الكثيرين منهم كانوا يفضلون الاندماج في دراسات غير توراتية وفي سوق العمل. هي تخلد الجهل والفقر لأجيال قادمة. هناك أيضاً نقاش في مسألة إلى أي درجة يحتاج الجيش إلى الحريديين وما هي احتمالية ملء الصفوف في الوحدات التي تحتاج إلى ذلك، مثل جزء من الوحدات الرمادية غير المرموقة في المنظومة القتالية. ولكن ما يفتقده سموتريتش وغالانت والاقتصاديون يتعلق بالتأثير السيئ، بل والقاتل، الذي سيحدثه انخفاض كبير في سن الإعفاء للحريديين على القطاعات الأخرى في المجتمع.

هذه ستكون الخاتم النهائي بأن الدولة حتى في ظل الحكومة الحالية غير المحبوبة لا تؤمن حتى بأي شكل ظاهري للمساواة، وسيخلد نهائياً اتفاق فيه علمانيون وقسم من المتدينين القوميين (الذين ليسوا طلاباً في مدارس الاتفاق والذين يحصلون على مسار خدمة قصير دون أي مبرر) سيتحملون وحدهم عبء الخدمة. وسيتعرض قسم منهم أيضاً للخطر نفسياً وجسدياً. الحريديون سيحصلون على إعفاء مسبق بإذن وبصورة شرعية والدولة ستزودهم حتى بمسارات التفافية من أجل تلقي فوائد حتى لا يتم حرمانهم، لا سمح الله، مقارنة مع من يتحملون العبء.حتى طلب من لا يخدمون في الجيش خدمة وطنية أو خدمة مدنية بديلة، سيتضاءل.هذا تفكير سيغضب تقريباً كل آباء الجنود والمجندات. هذا القرار هو مثل حقنة سم أخيرة للفكرة التي تحتضر أصلاً، جيش الشعب.

هي ستسقط على أرض هائجة بشكل خاص لأنه في الاحتجاج ضد الانقلاب النظامي تحظى الخدمة العسكرية بأهمية استثنائية، مثلما برهن على ذلك احتجاج الطيارين في الاحتياط. وإذا كان نتنياهو يريد أن يضمن، في كل يوم سبت من الآن وحتى إشعار آخر، 100 ألف متظاهر آخر في تل أبيب وفي أرجاء البلاد فلا شك في أن الخضوع لطلبات الحريديين سيكون خطوة في الاتجاه الصحيح. ومن المرجح أنه بين المتظاهرين الجدد سيكون عدد غير قليل من مصوتي الليكود والعلمانيين والتقليديين. في حين أن مشاريع قوانين أخرى مجمدة كما يبدو، فإن الدمج بين تمرير قانون التهرب وفقرة الاستقواء سيجمع ضده الاحتجاج وسيعززه فقط. على الطريق، من شأنه أن يمس بالدافعية لخدمة عسكرية مهمة، ليس فقط في أوساط رجال الاحتياط، بل أيضاً في أوساط المجندين القادمين.

* * *

هآرتس: شرف محدود الضمان

في اللحظة الأخيرة، قبل بضعة أيام من عشية يوم الاستقلال، تلقت وزيرة المواصلات ميري ريغيف المسؤولية عن لجنة الرموز والطقوس، وانكشفت قائمة مضيئي الشعلات في الاحتفال الذي يجري في كل سنة عشية يوم الاستقلال في جبل هرتسل. وتتضمن القائمة ضد آخرين أفيغدور كهلاني، صاحب وسام البطولة من حرب يوم الغفران، الكوميدي والممثل شالوم أسيغ ومدرب كرة السلة ديفيد بلاط. غير أن الاحتفالية التي عرضت فيها القائمة تتناسب عكسياً مع الواقع البشع في إسرائيل. يوم الاستقلال الـ 75 للدولة سيرافق هذه السنة ظلاً ثقيلاً يهدد بتفكيك ديمقراطيتنا، الهشة على أي حال. فالانقلاب النظامي الذي تقوده الحكومة برئاسة المتهم "بالجنائي" بنيامين نتنياهو وبدعم وزراء مثل ريغيف نفسها سيمس بالضبط بذاك الاستقلال الذي يسعى الاحتفال موضع الحديث إلى تمجيده.

هذا أيضاً هو السبب في أن الشرف الذي ناله الأشخاص الذين اختيروا لإضاءة الشعلة هو شرف محدود الضمان. وسواء شاؤوا أم لا، فإن اختيارهم من قبل حكومة تتآمر على القيم الرسمية: الحرية، الاستقلال والديمقراطية، تطبعهم هم أيضاً بألوان قاتمة من انعدام الشرعية. وإن كان لا ينبغي أن تلقي عليهم بالمسؤولية عن الأعمال الهدامة للحكومة، وإن كان يحتمل أن يكون بعضهم يعارضون الانقلاب النظامي، فإن مجرد التعاون مع من يصرون على أن يجعلوا إسرائيل دولة دكتاتورية، مسيحانية، متزمتة وقومجية مرفوضة.

في مواعيد كهذه بالذات، يجب أن نتذكر أن تعليق التشريع من قبل نتنياهو تم ضمن أمور أخرى كي يكون ممكناً إحياء يوم الكارثة، يوم الذكرى ويوم الاستقلال دون تظاهرات احتجاجية. لكن محظور التعلل بالأوهام: نتنياهو ووزراؤه يعودون ليعدوا بأن التشريع لن يسحب. وزمن المهلة تستغله الحكومة لإقامة شرطة سياسية تخدم وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير، كي يتمكن من تجاوز شرطة اسرائيل ويصل إلى جولة الاحتجاج التالية وهو جاهز بشكل أفضل، مع أفراد شرطة خاصين به، يطيعون أوامره للتشدد مع المتظاهرين.

قبل بضعة أسابيع رفض شلومو آرتسي تلقي جائزة إسرائيل في مجال الغناء العبري. في بيان نشره، شكر لجنة الجائزة، لكنه أضاف: "في التوقيت الحالي، حين تكون دولتنا جريحة وممزقة، أشعر أنه من الصعب علي أن اقبل الجائزة، وعليه فإنني مضطر بأسف إلى التخلي عن هذا الشرف العظيم."

لقد تصرف آرتسي بشجاعة جديرة بالإشارة. والآن ينبغي الأمل بأنه في أوساط من اختيروا لأن يضيئوا الشعلة

سيكون هناك أيضاً من يبدون شجاعة مدنية مشابهة ويتنازلون عن الشرف المشكوك فيه الذي يمنح لهم. في تاريخ دولة إسرائيل هم بالذات سيسجلون كأبطال المعركة على استقلال الديمقراطية .

* * *

إسرائيل اليوم: قوننة التمييز تعني تفكيك الجيش

بقلم أرئيل كهانا

للمرة الألف، تبدو حكومة نتنياهو السادسة وكأنها تصر مرة أخرى على أن تتوجه إلى طريق لا مخرج له. فكما نشر في "إسرائيل اليوم"، فإن وزير الدفاع يوآف غالانت، ووزير المالية بتسلئيل سموتريتش، بلورا مخطط حل وسط بالنسبة للتجنيد الإلزامي في إسرائيل.

بشكل غير مفهوم، في ذروة عشرة أيام الانبعاث بالذات، قبيل "يوم الاستقلال"، في لحظة توتر داخلي عسير على الاحتمال، فيما تتكدر سحب الحرب في الأفق، كلاهما معاً، وكل واحد وحده، يطرح اقتراحات غير جديرة وغير واقعية.

المشكلة الأساس في المخططين هو انعدام المساواة. لا يوجد ولا يمكن أن يوجد أي مبرر عادل أو منطقي لأن يكون يهودي ما ملزماً بالمساهمة لشعبه ووطنه، بينما يهودي آخر يكون معفياً منها فقط لأنه ولد في قطاع معين. هذا ليس مستقيماً، ليس عادلاً وليس مناسباً أيضاً للهلاخا اليهودية (الفقه)، التي تقرر أن أحداً ليس معفياً من الحروب لإنقاذ إسرائيل.

ثانياً - المال. مهما كانت عالية رواتب الجنود، فإنها لن تتمكن أبداً من التعويض عن الفجوة بين من يخدمون، حتى إن كان نصف سنة وبين من لا يخدمون على الإطلاق. فالدم لا يساوي الدم. ناهيك عن الكلفة الهائلة التي ستتدحرج إلى جيوب دافعي الضرائب، الذين هم في الكثير من الحالات بالفعل أهالي أولئك الذين تجندوا حقاً. هذا التمييز يصرخ هنا إلى السماء.

إن من سيقر التمييز البنيوي المقترح سيقضي بتفكيك جيش الدفاع الإسرائيلي. بيني غانتس وغادي آيزنكوت محقان بكل كلمة في هذا الموضوع. في غداة التشريع، إذا ما أقر، فإن جموع علمانيي إسرائيل سيرتدون الملابس الدينية وسيطالبون بإعفاء من الخدمة. سؤالهم: "لماذا أنا نعم وهو لا؟" سيصدح، ليس فقط في مكاتب التجنيد بل وأيضاً في الشوارع، وهذه ستمتلئ بمتظاهرين أكثر مما رأينا حتى في أثناء الشتاء.

هذه الإخفاقات واضحة، بالضبط مثلما كان واضحاً في مرحلة سابقة أنه لا يمكن إجازة الإصلاح القضائي. وعليه، خير تفعل الحكومة إذا لم تضرب المرحلة في الجولة الحالية الرأس بالحائط مرة أخرى، بل تتصرف على طريقة التفكير المسبق.

الجدول الزمني الذي تفرضه المحكمة العليا من هنا والحريديون من هناك مفهوم. ولا يزال، حتى في حالات الضيق مطلوب عرض مخطط عموم إسرائيلي، رسمي، مخطط يمكّن معظم الإسرائيليين من أن يتعايشوا معه بسلام، وليس مخططاً مناسباً لاحتياجات ائتلافية ضيقة.

ماذا ينبغي أن يشمله المخطط؟ خدمة من أجل الشعب والدولة لكل أبناء الـ 18. خدمة عسكرية أو وطنية في خدمات الطوارئ أو في المجتمع وبالطبع في المدرسة أو الكلية الدينية. لكنها خدمة تساهم للشعب وللبلاد. عن هذه المساهمة، التي هي حق وواجب على حد سواء، قام المشروع الصهيوني وأصبح بداية الخلاص. فهل اشتقنا للتخلي عنها مع بلوغ سن الـ 75؟!

* * *

يديعوت أحرونوت: ألاعيب سياسية تهدد «جيش الشعب»

بقلم عوفر شيلح

كلما اقترب الموعد الذي يتعين فيه على الحكومة أن تعرض قانون التجنيد وكلما اقترب الموعد لإجازة الميزانية وتعاظم ضغط الأحزاب الحريدية لترتيب التجنيد كما تشاء – وإلا فسيسقطون الحكومة، يعود هذا الموضوع المشحون ويتحول من مشكلة جوهرية تهدد مجرد وجود جيش الشعب ومستقبل الاقتصاد الإسرائيلي إلى أداة مناكفة في إطار سياسة الهويات في إسرائيل.

تضخمت التسوية التي توصل إليها دافيد بن غوريون مع رؤساء الجمهور الحريدي في بداية أيام الدولة إلى حجوم تلمس واحداً من كل ستة أبناء مرشحين للخدمة الأمنية، وإلى قطاع كامل معدل عمل الرجال فيه هو نحو نصف معدله في عموم السكان.

في السنوات الأخيرة نشأ خط تفكير يرى في محاولة الوصول إلى المساواة في العبء مهمة متعذرة ولهذا فإنه يركز على الاقتصاد: فليخرجوا إلى العمل وإلا فإن الاقتصاد الإسرائيلي ببساطة لن يصمد.

المشكلة مع هذا التفكير المنطقي هي: اعتراف رسمي من الدولة وبالتأكيد بالقانون بأن قطاعاً كاملاً من الجمهور معفى من الخدمة، سيؤدي إلى انهيار التجنيد الإلزامي بعامة. فالجمهور العام لن يوافق على أن يتجند، ناهيك عن الاحتجاج الذي سينشب في أوساط رجال الاحتياط.

كان هذا صحيحا دوماً، وهو صحيح بخاصة في الظروف المتفجرة الحالية، حين تصبح خدمة الاحتياط (وفي المرحلة التالية أيضاً التجنيد للجيش) ذخراً قيمياً موضوعاً على الطاولة في الجدال على صورة إسرائيل.

كل من يتحدث عن "جيش مهني" أي جيش أجيرين – متطوعين، يتجاهل أن التجنيد الإلزامي حيوي للحفاظ على التفوق النوعي للجيش الإسرائيلي. في الحجوم اللازمة للجيش في إسرائيل – جيش كهذا سيكون باهظاً

أكثر، ناجعاً أقل، ويتشكل في أساسه من القطاعات الضعيفة في المجتمع.
وعليه، فإن الحل يجب أن يكون مركباً، متوازناً وشاملاً. بمعنى، يتعلق ليس فقط بنموذج التجنيد بل في كل مبنى القوة البشرية في الجيش الإسرائيلي بما في ذلك رجال الدائم والاحتياط.
قبل سنة عرضت نموذجاً كهذا في إطار معهد بحوث الأمن القومي. بعض من تفاصيله يوجد أيضا في المخططات التي طرحها في الآونة الأخيرة وزير الدفاع ووزير المالية: تقصير كبير في مدة الخدمة الإلزامية الأساسية للبنين (في ظل مساواتها مع مدة الخدمة للبنات والتصنيف حسب المنصب وليس حسب النوع الاجتماعي)، وخدمة أطول ومتفاوتة للمقاتلين وذوي المهن اللازمة، مع ثواب محسن يشكل أيضاً أساساً أصح لنماذج مشابهة في الدائم وفي الاحتياط.
لكن من هنا يسير غالانت وسموتريتش شوطاً أبعد إلى مطارح غير واقعية بل وخطيرة. فوزير المالية يتحدث عن تخفيض سن الإغفاء للحريديين إلى 21 ما معناه تقريبا مشابه للإعفاء المطلق، والذي كما أسلفنا سيدمر التجنيد الإلزامي بعامة.
أما وزير الدفاع فيذكر أرقام الثواب المالي للخادمين تقدر في المالية بين 6 و 10 مليار شيكل (بالطبع فوق العلاوة الكبيرة التي تلقاها الجيش لميزانيته متعددة السنين)، خطوة كلفتها الاقتصادية جسيمة، وستقرب الجيش الإسرائيلي من الجيش الأجيرين.
سن الإعفاء المقترح من وزير الدفاع هو 23، وهو رقم ليس هنا وليس هناك – لا يحسن العمل ولا ينطوي على المطلب القيمي للخدمة.
الحلقة الناقصة في تصريحات الوزيرين (والتي هي على أي حال على الورق في غياب الاتفاق بين المالية والدفاع) هي خدمة مدنية – أمنية في مهام حفظ النظام، الإطفائية، النجدة والإنقاذ وباقي احتياجات أمن الجبهة الداخلية في الأيام العادية وفي الطوارئ. هذه احتياجات أمنية حقيقية، إذ إن الجبهة الداخلية توجد اليوم في خطر كبير لا يقل عن الجبهة. وإلى هناك سيكون ممكناً توجيه فائض القوة البشرية كنتيجة للارتفاع في دورات التجنيد، وكذا جماعات أهلية لا تتجند مثل الحريديين وفي وقت لاحق أيضاً الجمهور العربي.
هذه الخدمة ستكون متساوية في طولها وفي شروط الخدمة الإلزامية الأساس.
في كل الظروف، ستبقى سيطرة جهاز الأمن على التجنيد والتوجيه لأجل ضمان جودة الجيش الإسرائيلي.
الجواب الوحيد لمسألة التجنيد هو نموذج كامل فيه جواب سواء على احتياجات القوة البشرية للجيش في النظامي، في الدائم وفي الاحتياط، وحفاظ كافٍ على الفكرة التي بقوتها فقط يحفظ التجنيد الإلزامي.
كل جواب آخر معناه تسويات سياسية ومواجهات مع المحكمة، التي لن يكون لها مفر غير شطبها.

وبالطبع، قانون أساس: تعليم التوراة، الذي يندرج في الاتفاقات الائتلافية سيكون دفناً فورياً ومحملاً بالمصيبة لجيش الشعب.

* * *

معاريف: قانون التجنيد الجديد: التدهور إلى جيش نصف مهني

بقلم إسرائيل زيف

إذا ما أجيز قانون التجنيد الجديد، ومنح بالفعل إعفاء كاملاً للحريديين على أساس تعويض مالي للمشاركين بالخدمة الإلزامية، ستكون هذه نقطة انتقال للجيش الإسرائيلي من جيش إلزامي إلى جيش مهني، مثلما هي أيضاً بداية النهاية للفصل الوطني الفاخر لدولة إسرائيل كدولة صهيونية ومتساوية.

مؤخراً كتبت بمقالة في "معاريف" أن دولة إسرائيل مثل باقي دول العالم تقف أمام مسألة الهوية القومية للانتقال إلى جيش مهني. غير أنه بخلاف باقي الأمم، عندنا لا ينبع الاقتراح لمثل هذا الانتقال من الحاجة بل من ضعف الزعامة السياسية.

"حسب قانون التجنيد الذي يعمل عليه الائتلاف، ستبدو الخدمة في الجيش كشرٍّ إكراهي هو أفضل الشرور وستخلق "إسرائيل الثالثة" من "الحطابين والسقائين"، إمّعات الدولة. في غضون وقت قصير سنرى تغييراً في تركيبة المتجندين وفي دوافعهم. ربما، مثل الجيوش المهنية، سترى الشرائح الاقتصادية الاجتماعية الدنيا في الخدمة مصدر رزق، لكن من يكون في يده خيار اقتصادي، سيفعل كل شيء كي يمتنع عن الخدمة. لأغراض وجودنا وأمام تحديات أمنية كتحدياتنا، لا نزال نحتاج الجميع.

وضع إسرائيل لا يسمح بتغيير سلّم الأولويات الوطني. ليس فقط لأن الأمن يوجد في رأس سلم الأولويات، بل وأيضاً فحيال كل التغييرات الجغرافية السياسية، فإن معركة إسرائيل حيال إيران ترتفع درجة وتتسع، وتهديدات الإرهاب اليومية أصبحت جزءاً من هامش أوسع ومتعدد الجبهات. هذا الواقع يضع موضوع الأمن في الأولوية في المستوى الأعلى لسنوات طويلة أخرى إلى الأمام. إسرائيل لا يمكنها أن تسمح لنفسها بضربة، لا في حجم القوة ولا في دوافع المتجندين، والقانون المقترح في هذا الموضوع هو خطأ جسيم دون صلة في أنه في القرار يوجد مكان لتعويض الخادمين في الجيش بشكل مناسب أكثر. إن التدهور إلى جيش نصف مهني بالضرورة سيؤدي إلى التردي في عدد الجنود في الجيش الإلزامي ووحدات الاحتياط، وإلى ارتفاع كبير في الكلفة المالية، في الوقت الذي لا توجد فيه تغطية مالية للتعويض الحالي المقترح.

إن المشكلة الأكثر جوهرية هي الحصانة الاجتماعية. طالما كان بعض من الحريديين تجندوا وجرت سياقات لتحقيق المساواة في العبء، كان نقداً لكن الوضع احتوي. إن الضعف السياسي للحكومة الحالية، ووحشية

الحريديين باتجاه إعفاء أنفسهم من الخدمة بشكل عام، ودون أي مساهمة أخرى للاقتصاد وللمجتمع، تعمّق الشرخ بين الجمهورين. من شأن هذا الوضع أن يحرف الصراع ضد الإصلاح القضائي إلى اتجاهات أخرى. صحيح أنه في الحكومة التالية كل شيء كفيل بأن ينقلب، ومع نهاية عهد نتنياهو ستقل القوة الحريدية، لكن إكراهاً معاكساً على الحريديين، سيزرع ضرراً كبيراً بعلاقات الثقة. المشكلة قابلة للتسوية اليوم بشكل أفضل من خلال قانون خدمة وطنية واسع في إطاره، يخدم معظم الحريديين خدمة وطنية متداخلة مع التعليم، فيما يواصل بعضهم التجند للجيش الإسرائيلي.

نتنياهو مطالب بأن يخرج من الفخ الذي علق فيه الإصلاح القضائي، وبوسعه أن يبدي نجاحاً وزعامة في أن يبدأ مسيرة لتأسيس دستور يمكنه سواء أن يحدد تدخل المحكمة العليا في قرارات الحكومة، أو يحمي الأقلية وحقوق الإنسان أو يقيد قوة الحكم والضرر بالديمقراطية، ويرتب إضافة إلى ذلك علاقات الأغلبية والأقلية، بما في ذلك قانون التجنيد والخدمة الوطنية. مع إعلام سليم، مثل هذه الخطوة يمكنها أن تحظى بإسناد الحريديين والتأييد من قسم من المعارضة .

* * *

هآرتس: إيران تدعو الملك سلمان لزيارة طهران.. ونتنياهو: نتطلع لتطبيع العلاقات مع الرياض

ترجمة: صحيفة القدس العربي

دعت إيران أمس بشكل رسمي ملك السعودية سلمان بن عبد العزيز لزيارة إيران. هذا ما قالته وزارة الخارجية الإيرانية. بيان الدعوة جاء في الوقت الذي قال فيه رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو في مقابلة في القدس مع سناتور جمهوري بأن إسرائيل تتطلع إلى تطبيع العلاقات مع السعودية. قبل نحو شهر، أرسلت الرياض دعوة مشابهة للرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي، لزيارة المملكة على خلفية الاتفاق على استئناف العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين، الذي تم التوصل إليه بوساطة الصين. حتى الآن، لم يتم نشر موعد لزيارة الملك.

"الرئيس الإيراني أرسل الدعوة لملك السعودية رداً على دعوة من قبل الرياض"، قال المتحدث بلسان وزارة الخارجية الإيرانية، ناصر كنعاني. تستعد بعثات من الدولتين لافتتاح الممثليات بصورة رسمية، حسب طهران، حتى 9 أيار.

في البيان الذي نشره مكتب رئيس الحكومة بعد اللقاء مع السناتور الجمهوري ليندزي غراهام، كتب أن نتنياهو قال: "نرى هذا (السلام وتطبيع العلاقات مع السعودية) خطوة كبيرة في اتجاه إنهاء النزاع العربي – الإسرائيلي. سيكون لهذا الاتفاق تداعيات كبيرة وتاريخية، لإسرائيل والسعودية وللمنطقة ولكل العالم".

ألقى نتنياهو في الشهر الماضي مسؤولية التقارب بين الدولتين على حكومة نفتالي بينيت ويائير لبيد، واتهمها بأنها لم تتخذ أي موقف هجومي بدرجة كافية عندما بدأت الاتصالات بين الطرفين قبل سنة تقريباً. رداً على أقواله، قال رئيس المعارضة لبيد بأن الأمر يتعلق "بتصريحات مجنونة". في الأسبوع الماضي نشر في "وول ستريت جورنال" بأن جهود إسرائيل لإقامة علاقات دبلوماسية مع السعودية تباطأت مؤخراً في أعقاب عدم الاهتمام من قبل السعودية.

تطرق المتحدث كنعاني في المؤتمر الصحافي في طهران للزيارة التي بدأها أمس ولي العهد الإيراني علي بهلوي، ابن الشاه الأخير، في إسرائيل. "هذا الشخص المذكور، رضا بهلوي، وهذه الزيارة وهذا المكان الذي ينوي الوصول إليه، كلها لا تستحق التطرق إليها"، قال كنعاني للمراسلين. أمس التقى بهلوي مع نتنياهو.

العلاقات بين إيران والسعودية قطعت في 2016 بعد أن هاجم متظاهرون السفارة السعودية في طهران والقنصلية في مدينة مشهد، رداً على إعدام رجل الدين الشيعي نمر النمر في السعودية. الحرب في اليمن بين المتمردين الحوثيين الذين حصلوا على الدعم من إيران وبين التحالف بقيادة الرياض، زادت من حدة الأزمة في العلاقات بين الدولتين. ووفق ما نشر في "وول ستريت جورنال"، فإن إيران وافقت على وقف تسليح المتمردين الحوثيين في اليمن في إطار التفاهمات مع السعودية.

* * *

هآرتس: "موديس" تحذر.. و"اللاساميان الخبيثان" في دولة الـ "120 سبطاً": اقتصادنا قوي

بقلم ب. ميخائيل

جهد رئيس الحكومة نتنياهو ورئيس الدولة هرتسوغ كي لا تخفض شركة الائتمان "موديس" التصنيف الائتماني لإسرائيل. ولكن "موديس" صممت وفعلت ما كانت تنوي فعله. فقد خفضت بشكل قليل تنبؤ التصنيف الائتماني لدينا. كنا ذات مرة "جيدين" وأصبحنا "مستقرين"، كما نشر المتحدث باسم مستشفى عن وضع شخص مريض فيه. "وضعه مستقر ولكن لم يخرج بعد من حالة الخطر".

لكن نتنياهو لم يندهش، وسموتريتش أيضاً. فهما يريا خبراء "موديس" مجانين ومن الأغيار ولا يفهمون ما يحدث. وهناك أيضاً تفسير لقلة الفهم لديهم: الخوف الذي يطرحه المحللون في موديس طبيعي لمن لا يعرف مناعة المجتمع الإسرائيلي. هكذا بشر الاثنان الإنسانية بقسمات هادئة، "توجد مناعة، لا مشكلة".

إذا وصلت هذه البشرى إلى أذن المحللين في موديس، نأمل ألا ينفجروا ضحكاً. المجتمع الإسرائيلي، كما هو معروف لكل من هو غير مسمم أو غبي، يبدو منذ سنوات مثل بقايا رغيف من الفطير الذي تم سحقه بقدم

فظة. مجموعة متناثرة من الشظايا والفتات والغبار، جميعها مليئة بالجروح والكدمات واللكمات الجديدة.
"الأسباط الأربعة" التي تعود الرئيس رؤوبين ريفلين التحدث عنها، تحولت منذ فترة إلى 12 سبطاً، وربما وصلت إلى 120 سبطاً، منفصلة ومنتشرة في أرجاء البلاد، يكره بعضهم بعضاً: يهود، أشكناز، شرقيون، حريديم، حسيديم، حريديم معارضون، حريديم قوميون، تقليديون وعلمانيون. إسرائيل "أ"، إسرائيل "ب"، وبعد قليل إسرائيل "ج". جنوب تل أبيب، شمال تل أبيب، إثيوبيون، فلسطينيون، نخبة، دون، مثليون، من يخافون من المثليين، يمين مجنون، يمين متطرف ويمين معتدل، يمين وسط، يسار – يمين، ويسار منقرض. ضواحٍ، كيبوتسات، موشافات، أصحاب رؤوس أموال، رجال "هايتيك"، مجرمو دين، مجرمو أموال، مجرمو عقارات، ومجرمو حرب.

كل منهم يمسك بعنق الآخر. كل لقاء بين شخصين شجار، كل جلسة يصرخ فيها خمسة أشخاص تعتبر منتدى. ضرب سائقي السيارات عادة مقبولة. من يريد إيقاف سيارته يخاطر بتلقي ضربة هراوة على رأسه. من يجتاز جاره في الشارع حكمه سكين في البطن. الطلاب يضربون المعلمين. النساء المعنفات يتم حبسهن في ملاجئ. شعر المرأة عورة، صوت المرأة عورة. ولكن هناك حاخامات لم يستوعبوا بعد بأن عورة المرأة هي عورة. أعطيت الحكومة لسرب من السياسيين سليطي اللسان، وأعطيت الشرطة لشخص مشاغب وسخيف، ووزير الداخلية (بالفعل) مجرم متسلسل. ووزير العدل شخصية مأخوذة من فيلم رعب. ووزيرة الإعلام جاءت من "عائلة آدمز". لكن المناعة موجودة وبوفرة. بيبي وسموتريتش قالا ذلك.

بشرى هذه المناعة القوية بشرنا بها مبعوثان، الأول من كبار الكذابين في عالمنا، شخص قليل الضمير والاستقامة، لا يتنفس إلا الخداع، وكل حياته إدانة وكراهية وجشع. بغطرسته، كما يتضح، كان على ثقة بأن العالم أيضاً غبي بما فيه الكفاية كي يشتري الأكاذيب التي يسوقها لأتباعه المجانين.

الثاني، صليبي منهر ومسيحاني، حلمه الجديد هو إنقاذ جميع الأماكن المقدسة لأبناء طائفته، ومحاكمة الكفار وبناء هيكل خاص به على أنقاض هيكلهم. هو أيضاً كذاب غير صغير.مع ذلك، لم يستوعب المحللون الخبيثون بشرى المناعة المدهشة للمجتمع الإسرائيلي. هذا غريب. ربما يدور الحديث عن لاساميين.

* * *

إضعاف القضاء: استعدادات لمواجهة احتجاجات عشية يوم استقلال إسرائيل

ترجمة: بلال ضاهر. موقع عرب 48

في ظل الأزمة السياسية الداخلية على خلفية خطة إضعاف جهاز القضاء، تتوقع الحكومة الإسرائيلية احتجاجات واسعة خلال يوم إحياء ذكرى الجنود الإسرائيليين القتلى، الثلاثاء المقبل، من خلال معارضة مشاركة سياسيين في المراسم التي تجري في المقابر العسكرية. كما يتوقع اندلاع احتجاجات خلال مراسم إضاءة الشعلة بمناسبة يوم الاستقلال، مساء اليوم نفسه. وأوعزت الوزيرة المسؤولة عن هذه المراسم، ميري ريغف، ببث تسجيل لتدريب على هذه المراسم بدلا من بث حي مباشر في حال جرت الاحتجاجات. وأعلن وزير الأمن، يوآف غالانت، أمس الثلاثاء، أن على الوزراء وأعضاء الكنيست الذين سيشاركون في المراسم في المقابر العسكرية أن ينسقوا ذلك مع رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، فيما يتحسبون في الجيش الإسرائيلي من أحداث عنف في المقابر.

وعقد ضباط في الجيش لقاءات مع ممثلي عائلات الجنود القتلى، في الأيام الأخيرة، في محاولة لخفض مستوى التوتر، لكن هؤلاء الضباط حذروا من أن احتمالات تشويش إحياء الذكرى مرتفعة جدا، وفق ما ذكرت صحيفة "هآرتس" اليوم، الأربعاء .

وعلى إثر ذلك، تستعد وحدة حراسة الوزراء في مكتب رئيس الحكومة والشرطة لمرافقة الوزراء وأعضاء الكنيست في هذه المراسم. ونقلت الصحيفة عن مصدر رفيع في الحكومة قوله إنه "إذا حضر رئيس الحكومة إلى جبل هرتسل (المقبرة العسكرية في القدس)، وسيحضر، فإن جميع الوزراء سيحضرون."

وتعالت خلال لقاءات ضباط الجيش مع عائلات الجنود القتلى مخاوف من حدوث مشادات بين العائلات أنفسها وهتافات ضد سياسيين وكذلك من إلقاء البيض باتجاه السياسيين. وقال ممثلو العائلات إنهم غير مسؤولين عن تصرف جميع الذين سيتواجدون في المقابر، وأشاروا إلى وجود خلافات عميقة حول الموضوع في صفوف العائلات نفسها. وامتنعت حركة الاحتجاجات ضد الخطة القضائية عن الدعوة لتنظيم مظاهرات في يوم الذكرى، وأنهم لن يعلنوا عن مظاهرات ستنظم في اليوم نفسه. وأفادت "هآرتس" بأنه ستجري في ذلك اليوم "احتجاجات هادئة" ضد خطة الحكومة لإضعاف جهاز القضاء. وقرر منظمو الاحتجاجات مغادرة المقابر عندما يحضر إليها سياسيون من الحكومة.

* * *

رئيس "أمان" الأسبق: الحرب قد تحدث في الجنوب والشمال بكل لحظة وواشنطن قد لا تزودنا بالذخيرة

ترجمة: وكالة سما الإخبارية الفلسطينية

اعتبر رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية ("أمان") الأسبق، أهارون زئيفي فركاش، إنه توجد في هذه الفترة "شرارة" يمكن أن تؤدي إلى اشتعال أكثر من جبهة إسرائيلية واحدة، حسبما قال في بودكاست نشره الموقع الإلكتروني لصحيفة "هآرتس" أمس الثلاثاء.

وتطرق فركاش إلى تحذير "أمان" من نشوب حرب، على إثر التصعيد العسكري قبل أسبوعين، الذي شمل إطلاق قذائف صاروخية من جنوب لبنان وقطاع غزة وسورية باتجاه إسرائيل، في أعقاب اعتداء قوات الشرطة الإسرائيلية بوحشية على المعتكفين والمصلين في المسجد الأقصى. وقال إن هذا التحذير "من الحالات المعدودة التي تقول أمان فيها للمستوى السياسي: انتبهوا، توجد هنا إمكانية لتصعيد كبير جدا."

ويرتبط هذا التحذير بالأزمة السياسية الإسرائيلية الداخلية على خلفية خطة الحكومة الإسرائيلية لإضعاف جهاز القضاء. وقال فركاش في هذا الخصوص إنه "بإمكاني القول بصورة واضحة إنه وفقا للمعلومات الاستخباراتية، واضح أن الخصوم يدركون أنه يوجد هنا شرخ آخذ بالاتساع، برأيهم وبرأي قسم منا."

واعتبر فركاش أنه "يوجد في المنطقة تكتل متعدد الجبهات: تقدم البرنامج النووي الإيراني، قابلية اشتعال هائلة في الحلبة الفلسطينية وحزب الله. وعندما تربط المحور الشيعي بين إيران وحزب الله والتكتل المتعدد الجبهات، فإنه ينبغي إصدار التحذير. وأعتقد أن تحذير أمان يستند إلى معلومات استخباراتية."

ورأى فركاش أن الوزراء الأعضاء في المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر للشؤون السياسية والأمنية (الكابينيت) هم جاهلون في المواضيع الأمنية والإستراتيجية. "وتوصلت إلى الاستنتاج بأنه حتى عندما تقول الأمور بشكل واضح، فإنه يصعب أحيانا تغيير أفكار رجل سياسي." وأضاف "أنا أنظر إلى ماذا كان يعلم الوزراء قبل حرب يوم الغفران (تشرين 1973)، لكنهم انشغلوا بالانتخابات. ونتنياهو كان وزير المالية (في حكومة أريئيل شارون في العامين 2004 – 2005) عندما توليت رئاسة أمان، وقدمنا إنذارا إستراتيجيا واضحا أن حزب الله سيبذل كل ما بوسعه من أجل استدراجنا إلى حرب، بواسطة خطف جنود. وفي نهاية الأمر تحقق هذا" في العام 2006.ولفت فركاش إلى أن العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة هي أهم عنصر بين عناصر الأمن القومي الإسرائيلي. وحذر من أن استمرار الأزمة الحالية بين حكومة نتنياهو وإدارة بايدن، على خلفية

خطة إضعاف جهاز القضاء وتعبير الأخيرة عن معارضتها الشديدة للخطة، من شأنه أن يؤدي إلى "امتناع الولايات المتحدة عن تزويد إسرائيل بأسلحة وذخيرة خلال حرب ونفاذ الذخائر في إسرائيل."

* * *

تقديرات المؤسسة الأمنية والعسكرية الإسرائيلية حول التصعيد المقبل في غزة

ترجمة: وكالة سما الإخبارية الفلسطينية

تحدثت وسائل إعلام إسرائيلية عن تقديرات في المؤسسة الأمنية والعسكرية الإسرائيلية تفيد بأنّ التصعيد المقبل في قطاع غزة سيؤدي إلى تصعيدٍ في الشمال. وقالت "أخبار إسرائيل" عبر قناتها على موقع "تيلغرام" إنّ "حماس راكمت قوةً كافيةً في الشمال من أجل أن تُطلق في تصعيدٍ عشرات القذائف الصاروخية من لبنان نحو الجليل، ومئات القذائف الصاروخية من غزة نحو الجنوب والوسط."

وذكرت القناة 14 العبرية، أنه يوجد خشية لدى المستوى السياسي الأمني رفيع المستوى من أن رشقة الصواريخ التي تم إطلاقها من لبنان خلال عيد الفصح، قد تكون مقدمة للجولة القادمة في غزة، حيث ستعمل حماس على فتح النار من جبهتين، ويتحول سكان المستوطنات في المنطقة الشمالية إلى غلاف لبنان." وأضافت القناة: "كما تدرك إسرائيل أن الرد على حماس لبنان كان محدوداً، كونها لا تريد إدخال حزب الله في المعادلة.

وتأتي هذه التقديرات وسط حالة مستمرة من التخوّف الإسرائيلي الكبير من عدم القدرة على مواجهة أي تصعيد عسكري واسع النطاق، قد يجبر "إسرائيل" على القتال على عدة جبهات في آن واحد.وكانت وسائل إعلام إسرائيلية تحدثت، الخميس الماضي، عشية إحياء يوم القدس العالمي، عن مخاوف الاحتلال والإحباط من الأحداث التي قد تحصل، مؤكدةً نشر الاحتلال بطاريات القبة الحديدية لديه واستدعاء جنود خشية من اطلاق صواريخ من سوريا أو من لبنان .

وشهدت الحدود اللبنانية مع فلسطين المحتلة تصعيداً أمنياً، وذلك بعد إطلاق عشرات الصواريخ من الأراضي اللبنانية في اتجاه الجليل الأعلى المحتل، في السادس من نيسان/أبريل الجاري، رداً على تجدد اقتحامات المستوطنين للمسجد الأقصى، كما استهدفت المقاومة الفلسطينية مستوطنات غلاف غزة برشقات صاروخية ضمن ردها على الاقتحامات المتكررة، إضافةً إلى إطلاق صواريخ من سوريا باتجاه الجولان السوري المحتل.كما ازداد الضغط على حكومة نتنياهو بعد تصاعد وتيرة هجمات المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال، في القدس المحتلة والضفة الغربية والمناطق المحتلة عام 1948، والتي شهدت تزايداً لافتاً في الوتيرة والنوعية، وأصبحت تشكل عامل قلقٍ كبيرٍ لحكومة الاحتلال وأجهزته الأمنية والعسكرية.

* * *

دعوات إسرائيلية لتكثيف الحديث بالعربية بسبب تراجع رواية الاحتلال

ترجمة: عدنان أبو عامر . موقع عربي 21

تتزايد الدعوات الإسرائيلية لتحقيق اختراق إعلامي دعائي، باستخدام اللغة العربية لمخاطبة الجمهور العربي، وترويج رواية الاحتلال عما يرتكبه من جرائم ضد الشعب الفلسطيني، بزعم أن عدم وجود مثل خطة اختراق الجمهور العربي هذه سيترك شبكة الإنترنت عرضة للدعاية الفلسطينية العربية التي تضر بمصالح الاحتلال.

الإعلامي الإسرائيلي، إيدي كوهين، زعم أن "دور الإعلام بات أكثر أهمية في عالم شبكات التواصل الاجتماعي، باعتبارها مصدرا رئيسيا للمعلومات والتأثير العام، ومع زيادة عدد المستخدمين، زاد انتشار المعلومات، مما يستدعي من إسرائيل عدم التخلي عن الساحة الإعلامية، وتركها لأعدائها الذين يحاربونها عبر المنصات الإعلامية، مما يزيد من تسويد صورة إسرائيل في العالمين العربي والغربي، مع ما تواجهه من تحديات إقليمية وعالمية متعددة، من النووي الإيراني والعمليات الفلسطينية، وبرميل المتفجرات في المسجد الأقصى."وأضاف كوهين بمقال نشره موقع ميدا، أن جملة تحديات إعلامية تواجه إسرائيل بخطابها بالعربية، أهمها "الحواجز اللغوية والثقافية، والتغطية الإعلامية المعادية، والحملات الدعائية الفعالة، التي تؤثر على الجمهور الإسرائيلي والعالمي، لا سيما خلال الحروب، وباتت جبهة لا تقل أهمية عن الجبهة الإلكترونية، والحرب الجوية، حتى أن المطلوب من الإعلامي الإسرائيلي المكلف بمهمة المعلومات ومكافحة الأخبار المعادية أن يعمل كقائد عسكري عملياتي خلال 24 ساعة في اليوم، وسبعة أيام في الأسبوع."

وأشار كوهين الناشط على وسائل التواصل، ولديه نصف مليون متابع عربي إلى أن "خطورة الإعلام الإسرائيلي مردّه أن أي خبر معاد يكتسب ملايين المشاهدات خلال ساعات، كما تجلى في حرب غزة 2021، مما يؤكد أنها تواجه صعوبة بالتعامل مع الرأي العام العربي، والتأثير فيه، فهناك عدد قليل جدًا من المتحدثين الإسرائيليين بالعربية الذين يخاطبون العرب بلغتهم مباشرة، وهو ما أكده مسؤول كبير بوزارة الخارجية، مع أن المتحدث باسمها بالعربية حسن كعبية وظيفته نشر نشاطات الوزارة، وليس مع الدعاية، وفرق عميق بينهما."

وأكد أن "مكتب رئيس الوزراء كان فيه قبل عام أوفير جندلمان المتحدث باسمه للإعلام العربي، مع أنه ليس إعلاميًا، واليوم لا أحد في هذا المنصب، أما المتحدث باسم الجيش بالعربية أفيخاي أدرعي، فيتعامل مع الأمور العسكرية وصلاحياته محدودة، وفي وزارة الحرب تم إلغاء بند اللغة العربية منذ عقد، مما يستدعي إنشاء إدارات للمعلومات العربية في جميع الوزارات للوصول للعالم العربي، لمحاربة الدعاية المعادية، بعد أن نجح الفلسطينيون لعقود عديدة في دعايتهم ضد الاحتلال، وتلقوا مساعدات من الغرب، وأقاموا حركات

المقاطعة ."وزعم أن "إسرائيل تحتاج لمراقبة الحملات الدعائية لخصومها محليًا، من إيران وحزب الله وحماس والسلطة الفلسطينية، والرد بسرعة في وسائل التواصل والإعلام التقليدي والدبلوماسية العامة لمواجهة الحملات الدعائية، وعدم ترك الساحة فارغة، وتحتاج لوكالة معلومات باللغة العربية تنسق الأنشطة الإعلامية لجميع الوزارات لمخاطبة الفلسطينيين والعرب لتسويق روايتها عن أحداث الأراضي المحتلة، لأن الحرب لا تقتصر على الخطوط الأمامية للمعركة فحسب، بل تنتشر بوسائل الإعلام والشبكات الاجتماعية واستوديوهات التلفزيون."

تكشف هذه الدعوة الإسرائيلية اللافتة أن الدعاية المضادة للاحتلال حول العالم باتت تؤتي أكلها، ولعله حان الوقت لكي يفهم صانعو القرار الإسرائيلي أن الدعاية تلعب دورًا رئيسًا في الصراع مع الفلسطينيين، وهذه النتائج تزعج الاحتلال، الذي يواصل اعتناق الوهم بأن مقاتلة إف16 فقط هي من ستقرر المعركة أمامهم، لأنه في عصر شبكات التواصل الاجتماعي، بات كل هاتف محمول بمثابة محطة إذاعية، وباتت خسارة الاحتلال في هذا المجال معروفة مسبقًا.

* * *

تشكيك إسرائيلي بوصول دولة الاحتلال لمئة عام استنادا إلى هذه الدلائل

ترجمة: عدنان أبو عامر. موقع عربي21

مع اتساع رقعة الخلافات الإسرائيلية الداخلية، تطرح تساؤلات من قبل كبار الكتاب والمفكرين اليهود حول فرضية البقاء والصمود في هذه المنطقة، ويواصلون تذكير الجمهور الإسرائيلي بدروس التاريخ القديم للممالك اليهودية وانهيارها قبل بلوغها مئة عام. في الوقت ذاته، فقد شهدت أسواق المكتبات الإسرائيلية رواجا لمؤلفات غربية تتحدث عن الحروب الأهلية الدموية والمدمرة، و"لماذا تفشل الأمم"، والفساد المتفشي الذي بات جزءا من نسيج حياة الإسرائيليين، تمهيدا لما يعيشونه من حالة عدم الاستقرار السياسي، وتراجع الثقة في مؤسساتهم الحكومية، مما سيلحق الضرر بالمؤسسات الرسمية للدولة.

شموئيل روزنر الكاتب في صحيفة معاريف، ذكر أن" دولة الاحتلال كان عمرها ثلاثين عامًا عندما وقعت اتفاق السلام مع مصر في 1979، وبدت حينها دولة فتية، تلقت بالفعل بضع ضربات، مع أنها لم تبلغ العشرين عاما بعد حين خاضت حرب حزيران 1967، مما يطرح السؤال المزمن الدائم: هل ستصمد إسرائيل لمدة مئة عام، رغم أنها اليوم، وهي ابنة 75 عامًا، أصبحت مركزًا قويًا للأمن والتكنولوجيا الفائقة، لكن اقتراب ذكرى تأسيسها بعد أيام يشكل مناسبة للبحث عن الذات، لا سيما في ظل العاصفة التي تختمر فيها."

وأضاف في مقاله أن "آخر استطلاع أجري بين الإسرائيليين عشية عيد الفصح، أكد غالبيتهم أنهم ليسوا متفائلين بشأن مستقبل أمنهم القومي، رغم أن إسرائيل بدون أمن لن تكون على الأرجح دولة قائمة، لأن

سكانها يقظون بما يكفي للتذكر أن جيرانهم لن يترددوا بإيذائهم إذا اكتشفوا نقطة ضعف فيها، هذه إحدى الصعوبات التي يواجهها الإسرائيليون مع تحديات الأزمة السياسية الطاحنة فيها هذه الأيام، بسبب حكومتها الضعيفة."

وأشار إلى أنه "بعد أيام ستشهد إسرائيل الكثير من توزيع قصاصات الورق الاحتفالية بذكرى تأسيسها الخامسة والسبعين، لكنها في الوقت ذاته تحوم فوقها سحابة مرهقة من حالة عدم اليقين، لأن كثيرا منهم ليسوا متأكدين أن الدولة التي يعيشون فيها لها مستقبل، بل يشعرون أنها في خطر، ولذلك فهم قلقون جدا، مع وجود ثلاثة أسباب، أولها أنه رغم ما تتمتع به إسرائيل من قوة، لكن قراءة الواقع تظهر أنها في خطر حقًا، مع وجود مشاكل أمنية دائمة لم تتم معالجتها، بل تتفاقم."

وأكد أن "السبب الثاني حالة الاكتظاظ في دولة ذات مساحة صغيرة، وزيادة في نسبة المتدينين الحريديين المتعصبين ممن لا يعملون، والمشاكل الناشئة عن استمرار احتلال الأراضي الفلسطينية، وحقيقة أنه ليس لدى الدولة دستور يحدد قواعد اللعبة السياسية للحفاظ على الاستقرار، وهذه قائمة جزئية فقط من مشاكلها الأمنية والسياسية، بالتزامن مع القلق الإسرائيلي من دروس التاريخ التي مرت بها الأجيال اليهودية السابقة، عن سقوط الدول اليهودية القديمة."

وأكد أن "دولة إسرائيل اليوم لا تشبه دولة "الحشمونائيم"، فمشاكل يهود إسرائيل اليوم لا تشبه مشاكل يهود المنفى في حينه، ومع ذلك فإن استحضار مثل هذه الذكريات التاريخية يبدو قويا هذه الأيام، بالتزامن مع تحرك يثير الاهتمام يتمثل بما يذكره القادة الإسرائيليون هذه الأيام من أحداث حُفرت في التاريخ الإسرائيلي، لا سيما الهولوكوست والاضطهاد، صحيح أنهم يذكرون هذه الأحداث لتشجيع التماسك الداخلي، لكنه في الواقع يزيد من القلق الإسرائيلي، ويرفع من منسوب عدم الاستقرار."

يتزامن مثل هذا الحديث الإسرائيلي المتشائم عن مستقبل الدولة مع ما تشهده من وجود عدة مجموعات سكانية مختلفة، ورغم أن مثل هذه التنوعات في بلد مستقر تبدو عادية، لكن في الحالة الإسرائيلية يبدو مثل هذا الخلاف مزعزعا للاستقرار الداخلي، فيما يستحضر الإسرائيليون ما نشرته صحيفة أتلانتيك الأمريكية الشهرية من مقال قبل عشرين عاما بعنوان، "هل ستعيش إسرائيل حتى مائة عام؟." حينها شهدت الأوساط الأمريكية حالة من الغضب، بزعم أنه كيف يمكن طرح مثل هذا السؤال الذي يعبّر عن تحدّ حقيقي سيلحق بالدولة في مجرد وجودها حتى بلوغها المائة عام، واليوم، وبعد عشرين عاما بات مثل هذا سؤال يطرحه الكثير من الإسرائيليين في كل وقت، وبشكل أكثر حدة، ومع مرور الوقت بات السؤال إشكالياً، لأنه يعني أنها قد لا تبقى على قيد الحياة على الإطلاق في مثل هذه المنطقة القاسية.

* * *

مركز دراسات الأمن القومي: منزلق خطير يحوّل الجيش إلى لاعب سياسي

بقلم د. كوبي ميخائيل

ترجمة: مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية

التهديد برفض التطوع، الذي في نظر القيادة السياسية واجزاء واسعة من الجمهور وحتى في اوساط الخادمين في الجيش يعد رفضا لذاته، معناه معمعان خطير. فالجيش، الذي بغير ارادة القيادة العسكرية العليا وبغير مبادرتها، ولكن صراحة كنتيجة لإدارة مغلوطة للتطورات في الجيش في اعقاب الازمة السياسية، أصبح بذاته لاعبا سياسيا. فضلا عن ذلك فان التهديد بالرفض تبين كمؤثر للغاية في الساحة العامة في واقع من الجدال المدني - السياسي القيمي.

الحدث والتصرف حوله شق الديمقراطية الإسرائيلية كونها مست بالإجماع العام حول الجيش ومكانته كغير سياسي، وقضمت ليس فقط من علاقات المستويات القيادية بل وايضا من علاقات الجيش والمجتمع في الدولة. من الان فصاعدا من شأن الجيش أن يجد نفسه مضطرا لان يتصدى لرفض منظم - عمليا - من بين خادمي الاحتياط بل وربما جنود النظامي بالنسبة لمسائل مدنية - سياسية ووطنية اخرى. اضافة الى ذلك، فان هذا منحدر سلس سيميز العلاقات المتوترة بين القيادة السياسية والقيادة العسكرية.

ظاهرة التهديد بالرفض من جانب طياري سلاح الجو في الاحتياط، رجال الاحتياط في منظومة العمليات الخاصة ومنظومة السايبر، حتى لو وصف هذا بانه "رفض غامض، كون التيارين أعلنوا بان في نيتهم أن يتوقفوا عن التطوع لكن لن يرفضوا النداء لخدمة الاحتياط في غير إطار التطوع، هو مثابة مغسلة كلمات بالتأكيد في نظر القيادة السياسية في اغلبيتها الساحقة وفي نظر قسم كبير من الجمهور.

المنظومات الثلاثة المذكورة التي هي في لباب عمليات وهجمات الجيش الإسرائيلي، هكذا على الاقل في الوعي الجماهيري المستند الى التقارير في وسائل الاعلام، تعتمد على رجال الاحتياط ونموذج خدمة الاحتياط على اساس التطوع والذي لا يشبه نموذج خدمة الاحتياط العادي. في نموذج هذه الخدمة ترسل أوامر التجنيد بعد أن يكون المتطوعون اتفقوا مع قادتهم على ايام الخدمة لكن عمليا من اللحظة التي يكونوا تطوعوا فيها وتلقوا امر الاستدعاء - تكون هذه خدمة احتياط بكل معنى الكلمة. وبالتالي فان كل اعلان نوايا لوقف التطوع هو مثابة تهديد بالشلل لكل تلك المنظومات او عرقلة كبيرة لها وكذا مس بنموذج الخدمة الخاص. من حيث الجوهر هذا رفض بالفعل.

حتى لو كان ممكنا تفهم الاعتبارات التي وجهت قائد سلاح الجو، رئيس الاركان وغيرهما في هيئة الاركان العامة في كل ما يتعلق بمعالجة الظاهرة - الرغبة والايمان في ان يكون بوسعها ان تحل المشكلة من الداخل، تهدئة المخاوف ومنع اتساع الظاهرة من خلال رد فعل قاس وعقاب - لن يكون من الصواب تبريرها والتقليل من خطورتها. فالخطوة التي قادها ضباط وجنود الاحتياط كانت جماعية ومنظمة، بلغة علم الاجتماع. فلا يدور الحديث عن قرار فردي لرجل الاحتياط هذا او ذاك. وحتى لو تجاهلنا الالتواءات اللفظية والقضائية بالنسبة لجوهر العمل الجماعي كتحريض على التمرد مثلما يمكن تعريفه بتعابير المنظومة العسكرية او قراءة المادة 136 من قانون العقوبات حول مخالفة التحريض على التمرد، حتى لو لم يكن الفعل يتناسب وتعريف التحريض على التمرد، فان من قاد عملية تنظيم الربط فهموا جيدا معاني خطواتهم. فقد جندوا الخلفية، التجربة، السمعة العسكرية، الخبرات العسكرية وخدمة الاحتياط الحيوية التي يقدمونها، للإعراب عن احتجاج في موضوع مدني، سياسي في جوهره، دون أن يصدر لهم امر غير قانوني على نحو ظاهر ودون أن يكون بوسعهم ان يقرروا بيقين بان في مجرد تحقيق الاصلاح القضائي الذي تقوده الحكومة سيوضعون امام وضع يصدر لهم فيه أمر غير قانوني على نحو واضح، أمر يرفرف قوقه علم اسود وبالتالي يستوجب الرفض.

لقد اثرت الخطوة عميقا على الجيش كله وتسللت ايضا الى صفوف الجيش النظامي - الالزامي والدائم، وأدت الى هز اعمدة الاركان. لقد وقفت القيادة السياسية، رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، على خطورة الموضوع وطلبت من وزير الدفاع يوآف غالنت ومن القيادة العسكرية معالجته، غير أن القيادة العسكرية لم تنجح في احتواء الحدث او ايقافه واخطرت القيادة السياسية حول خطورة الحدث وتداعياته الخطيرة بسبب المس بالأهلية العملياتية للجيش والخوف الحقيقي من اتساع الظاهرة الى عموم الجيش.

هكذا نشأ معمعان خطير. الجيش، الذي بغير ارادة القيادة العسكرية العليا وبغير مبادرتها لكن بصراحة كنتيجة للإدارة المغلوطة للتطورات، أصبح لاعبا سياسيا، مؤثرا للغاية في الساحة العامة في واقع من الجدال المدني - السياسي - القيمي. نشأت سابقة: لأول مرة، وبشكل واضح، الجيش هو الذي يقود عملية استخدام للأمن(Securitization) ، التي جوهرها هو استخدام حجج عسكرية - أمنية لتجسيد الامكانية الكامنة للتهديد المتعلق بمسألة مدنية، كمبرر لاستخدام وسائل متطرفة لغرض معالجة التهديد، في هذه الحالة - تعليق عملية تشريع الاصلاح القضائي الذي تقترحه الحكومة .

ان خطورة الحدث والمسؤولية عن تطوره تقع ايضا على القيادة المدنية، التي فشلت في تفعيل رقابة مدنية فاعلة على الجيش، اي اخضاع التفكير العسكري للتفكير السياسي بالمعنى المبسط للفكرة، واخضاع الجيش التام للقيادة السياسية بالمعنى الاساسي للفكرة. الدليل على ذلك هو في تغيير سياسة قائد سلاح الجو ورئيس الاركان بروح تعليمات رئيس الوزراء ومطالبه بعد وقوع الفعل. في اختبار النتيجة، عملية التشريع علقت بسبب الخطاب الشاذ لوزير الدفاع الذي وقف على خطورة التهديدات الأمنية من جهة وعلى الضرر اللاحق

بالجيش واهليته العملياتية من جهة اخرى. عمليا، وفرت القيادة العسكرية، بغير ارادتها وكنتيجة لإحساس حاد بالضائقة بسبب ازمة حقيقية في صفوفها دعما اسناديا هاما للاحتجاج المدني ضد اقتراح الاصلاح ودفعت القيادة سياسية بان تعمل بخلاف نيتها الاصلية. في هذه الحالة، فان الجيش وان كان ايضا بشكل محدد أكثر خادمو الاحتياط في المنظومات الحيوية، أصبح متماثلا مع الاحتجاج المدني ومعسكر المعارضين للإصلاح القضائي.

لقد أدت الاحداث والسلوك ما بعدها الى موجات صدى في المنظومة العسكرية. فمثلا توجه مقدمو الخدمة الفنية في سلاح الجو الى رئيس الاركان وقائد سلاح الجو وأعربوا عن استيائهم من سلوك طياري الاحتياط بل وطالبوا باعتذار الطيارين لهم، معربين عن احباط عميق من المعاملة التمييزية تجاههم وتجاه مواقفهم. وحتى لو كان هناك من يعزوا هذه المحاولات المضادة لجهات من الساحة السياسية ففي ذلك ايضا ثمة ما يشهد كم هو المنزلق خطير وكم ابتعد الجيش عن مكانته الالزامية كغير سياسي.

فضلا عن ذلك، فان سلوك الجيش في هذا السياق يؤدي الى شرخ عميق في علاقاته السياسية بسبب المس الخطير بثقة القيادة السياسية بالقيادة العسكرية وبسلوكها بالنسبة للازمة وسيكون في ذلك ما يؤثر على علاقات القيادتين لاحقا. الحدث والسلوك ايضا شرخا الديمقراطية الإسرائيلية لانهما مسا بالإجماع الجماهيري حول الجيش ومكانته كغير سياسي، بالتأكيد بالنسبة لجزء من منظوماته الهامة وكذا بالنسبة للقيادة العليا التي اعتبرت كمن أيدت أو على الاقل احتوت الرفض وبالتالي شخصت كمعارضة للإصلاح رغم أنها لم تعبر عن ذلك. وبالتالي فان الضرر ليس فقط في العلاقات بين القيادتين بل وايضا في علاقات الجيش مع المجتمع في إسرائيل وبمكانة الجيش في نظر المجتمع الإسرائيلي.

من الصعب الافتراض، في الظروف الناشئة انه لن يكون للأمور تأثير على نموذج تجنيد الجيش وعلى مكانته كجيش الشعب التي تآكلت على اي حال في السنوات الاخيرة. فتهديدات الرفض المنظم، وأكثر من ذلك، اختيار القيادة العسكرية لاحتوائها، أثرت على وزير الدفاع لان يدعو الى تعليق التشريع، ووضعت بنية تحتية لاحتجاجات وتهديدات الرفض التالية في الجيش. ولما كانت التهديدات الأمنية الخارجية موجودة على اي حال، ما كان لوزير الدفاع لان يدعو الى تعليق التشريع لولا الحدث موضع الحديث، والذي عظم التهديدات الخارجية بسبب خطر تأثيره على الاهلية العملياتية للجيش وعلى امكانية ان يفسر اعداء إسرائيل هذا الضعف كفرصة لمهاجمتها.

من الان فصاعدا من شأن الجيش ان يجد نفسه يضطر لان يتصدى لرفض منظم، ربما في اوساط فئات سكانية اخرى من خادمي الاحتياط بالنسبة لمسائل مدنية - سياسية ووطنية اخرى. ان تداعيات هذا المنزلق السلس هي بالضرورة جيش أكثر مشاركة في مسائل مدنية - سياسية وعلاقات متوترة أكثر بين القيادة

السياسية والقيادة العسكرية. الشكوك وانعدام الثقة تجعل من الصعب على القيادة السياسية ان تقبل بمواقف الجيش المهنية كعديمة الاجندة او كموقف سياسي - قيمي. سيكون في ذلك ما يشوش طبيعة الخطاب بين القيادتين وبدلا من مجال خطاب مفتوح - باعث على التحدي، حر، هو ايضا مجال تعلم مشترك للقيادتين اللتين تتقاسمان فيما بينهما المعركة وتتحديان الواحدة مع الاخرى، سينشأ خطاب مغلق، ملجوم، تراتبي وعديم التعلم المشترك.

ما أن تحطم السد، فان القيادة السياسية ستقف امام مخاوف من مظاهر رفض كهذه او تلك. من الان فصاعدا، سيكون من الصعب على القيادة السياسية أن تعتمد على الجيش كمن هو قادر على أن يضع كل قدراته وكفاءاته المهنية لتحقيق خطوة عسكرية غايتها تنفيذ غاية سياسية استراتيجية قررتها القيادة المدنية المنتخبة. بالشك من جانب القيادة السياسية المنتخبة تجاه القيادة الأمنية والجيش نفسه ينطوي ضرر جسيم بالديمقراطية الإسرائيلية - بالرقابة المدنية كمدماك اساس في علاقات القيادة السياسية والقيادة العسكرية في الدولة الديمقراطية وبلا سياسية الجيش الضرورية في نظر القيادة السياسية والمجتمع.

لأجل بدء عملية اشفاء ضرورية للديمقراطية الإسرائيلية في كل ما يتعلق بعلاقات الجيش - المجتمع وعلاقات القيادة السياسية - القيادة العسكرية، ضروري اولا فهم خطورة المشكلة وعمق الشرح. كل محاولة لتجميل الامور او تقزيم حدتها ستحبط عملية الاشفاء الصحيحة التي ستكون في كل حال مركبة، قاسية وطويلة.

* * *

تقارير

تايمز أوف إسرائيل: "الأجواء جدية" ولكن دون اتفاق أولي، في الوقت الذي تتناول محادثات الإصلاح مسألة اختيار القضاة

تقعد فرق التحالف والمعارضة المناقشة الأولى حول تشكيل لجنة اختيار القضاة؛ قدم الطرفين عروضاً متنافسة، مع ثغرات كبيرة حول مسألة حصول التحالف على السيطرة

بقلم مايكل باخنر

استضاف مكتب الرئيس إسحاق هرتسوغ أول نقاش يوم الإثنين حول قضية تشكيل لجنة اختيار القضاة المثيرة للجدل ضمن مفاوضات الإصلاح القضائي بين الائتلاف والمعارضة. وبينما أشارت التقارير إلى أن المحادثات كانت جدية، فإن الفجوة بين مواقف الجانبين كبيرة.

من شأن مشروع القانون الحالي للائتلاف – الذي اجتاز جميع العقبات التشريعية باستثناء التصويت النهائي للكنيست – أن يسيّس اللجنة بشكل كبير ويمنح الائتلاف سيطرة كاملة عمليا على تعيين القضاة. يمكن

القول إن مسألة تشكيل اللجنة، التي تقسم السلطة حاليًا بين السياسيين والقضاة فيما يتعلق بالتعيينات الجديدة في المحكمة العليا، هي الجزء الأكثر إثارة للجدل في الإصلاح الشامل، وأصعب مسألة لتحقيق التسوية بشأنها.وأفادت عدة وسائل إعلام عبرية أن المعارضة رفضت اقتراحا جديدا قدمه الائتلاف تتكون بموجبه اللجنة من خمسة نواب من الائتلاف وخمسة أعضاء كنيست معارضين، إلى جانب قاض متقاعد في المحكمة العليا يعينه وزير العدل.ويتطلب الاقتراح أغلبية لا تقل عن ستة أعضاء لتعيين قاض، وهو ما من شأنه أن يمنح في الواقع الائتلاف الحاكم سيطرة فعلية على التعيينات، شريطة أن يكون القاضي المتقاعد متوافقاً مع مواقف الائتلاف.

في الوقت الحالي، يختار تسعة أعضاء اللجنة قضاة المحكمة العليا بأغلبية سبعة أصوات، وقضاة المحكمة الأدنى بأغلبية بسيطة من خمسة أصوات. وتضم اللجنة ثلاثة سياسيين من الائتلاف، وعضو في الكنيست من المعارضة، وثلاثة قضاة في المحكمة العليا، وعضوان من نقابة المحامين الإسرائيلية، مما يعني ضرورة التوصل إلى تسوية بين الممثلين السياسيين والمهنيين من أجل تعيين قاض في المحكمة العليا.

ووفقا لصحيفة "هآرتس"، كان اقتراح المعارضة الافتتاحي هو ترك اللجنة كما هي، مع اختيار ممثلي نقابة المحامين من قبل السياسيين – أحدهما من قبل الائتلاف، والآخر من قبل المعارضة – وليس من قبل النقابة نفسها.

وذكرت صحيفة "يسرائيل هايوم" أنه تمت مناقشة نماذج أخرى، بما في ذلك نموذج ينص على تكوين اللجنة من أربعة أعضاء كنيست في الائتلاف، وأربعة أعضاء كنيست معارضين، وأثنين من الموظفين العامين – أحدهما يختاره الائتلاف، والآخر من اختيار المعارضة – وقاضي محكمة عليا متقاعد أو قاضي محكمة جزئية متقاعد يختاره وزير العدل بعد التشاور مع رئيس المحكمة العليا.

بحسب ما ورد، تضمن النقاش حول هذه الصيغة اقتراحًا بأن يتم تعيين أول قاضي في المحكمة العليا خلال ولاية الائتلاف بأغلبية بسيطة من ستة أعضاء – أي مع سيطرة شبه كاملة للتحالف – بينما يتم تعيين الثاني بأغلبية سبعة، والثالث بأغلبية ثمانية، والرابع بأغلبية ستة مرة أخرى.

ووفقا لمشروع القانون الذي كاد أن يصبح قانونًا الشهر الماضي ولكن تم تأجيله للسماح بإجراء محادثات التسوية، ستتألف اللجنة من ثلاثة قضاة في المحكمة العليا، وثلاثة وزراء، وثلاثة أعضاء في الائتلاف، واثنين من أعضاء الكنيست المعارضين. وسيتطلب تعيين أول قاضيين في المحكمة العليا خلال فترة ولاية الائتلاف أغلبية بسيطة – مما يمنح أغلبية تلقائية للائتلاف – مع رفع الأغلبية المطلوبة بعد ذلك. ورفضت المعارضة والنقاد بشدة هذا الاقتراح، حيث أن العديد من الائتلافات لا تعين أكثر من قاضيين خلال ولايتها على أي حال، وبالتالي، في الواقع، سيكون للتحالف سيطرة تامة على الغالبية العظمى من المرشحين.وقال مقر إقامة

الرئيس مساء الاثنين إن المباحثات جرت "في جو إيجابي ومهني وجاد"، مضيفا أن "الجانبين ملتزمان بمواصلة الحوار بهدف التوصل إلى اتفاقات."

وقال ممثل التحالف حانوخ ميلويدسكي، من حزب الليكود، بعد ذلك: "هناك الكثير الذي يتوجب العمل عليه، ولكن هناك أيضًا شركاء للعمل معهم. التفاؤل الذي عبرت عنه بعد المناقشة السابقة لا يزال قائما، صدق أو لا تصدق."وأصدر حزبا المعارضة "يش عتيد" و"الوحدة الوطنية" بيانا مشتركا شددا فيه على "ضرورة التوصل إلى اتفاق واسع مع الحفاظ على جميع مبادئ الديمقراطية التي لن نتنازل عنها."

وتتضمن أجندة الحكومة للإصلاح الشامل أيضًا تشريعات من شأنها أن تقلل بشكل جذري من قدرة محكمة العدل العليا على إلغاء القوانين التي تعتبرها غير دستورية، وتسمح للكنيست بجعل التشريعات محصنة من مراجعة المحكمة العليا في المقام الأول، والسماح للوزراء بتعيين – وطرد – مستشاريهم القانونيين. وكان من المقرر تمرير قانون التعيينات القضائية ليصبح قانونًا في نهاية شهر مارس، لكن الاحتجاجات الجماهيرية، الإضرابات الواسعة النطاق، المعارضة من العديد من قطاعات المجتمع الإسرائيلي، نداءات الرئيس هرتسوغ، والمعارضة الشديدة من بعض وحدات الاحتياط المهمة في الجيش الإسرائيلي أجبرت الحكومة للتراجع والدخول في المفاوضات.

وإحدى الادعاءات الرئيسية لمعارضي حزمة الإصلاح القضائي للحكومة هي أنها ستمنح الحكومة والكنيست سلطة غير مقيدة تقريبًا، وتزيل الضوابط على هذه السلطة التي توفرها محكمة العدل العليا. ويمثل الائتلاف في المحادثات، التي انطلقت في وقت سابق من هذا الشهر، أمين مجلس الوزراء يوسي فوكس، إلى جانب وزير الشؤون الاستراتيجية رون ديرمر، والباحثة القانونية البروفيسور تاليا أينهورن، والخبير الدستوري الدكتور أفيعاد باكشي. وباكشي هو رئيس القسم القانوني في مركز "منتدى كوهيليت للسياسية" المحافظ، والذي ساعد في صياغة تشريع الإصلاح القضائي الأصلي للحكومة.

ممثلو "يش عتيد" هم عضوا الكنيست كارين الهرار وأورنا باربيفاي، نعماه شولتز، التي شغلت منصب المديرة العام لمكتب رئيس الوزراء في عهد زعيم "يش عتيد" يائير لبيد، والمحامي عوديد غازيت.ويضم فريق التفاوض عن حزب "الوحدة الوطنية" عضو الكنيست ووزير العدل السابق جدعون ساعر، بالإضافة إلى عضوي الكنيست حيلي تروبر وأوريت فركاش هكوهين، إلى جانب المحامي رونين أفياني.

* * *

إعفاء الحريديين من التجنيد.. قانون جديد سيشعل المظاهرات ضد حكومة نتنياهو

ترجمة: أحمد صقر. موقع عربي21

حذرت صحيفة "هآرتس" العبرية، من تداعيات إقرار قانون التجنيد الجديد، القاضي بإعفاء اليهود الحريديم من الخدمة العسكرية في جيش الاحتلال الإسرائيلي، مؤكدة أنه بمنزلة المسمار الأخير في نعش الجيش.وأوضحت الصحيفة في تقرير للخبير الإسرائيلي عاموس هرئيل، أن حكومة اليمين برئاسة بنيامين نتنياهو التي تقود "إسرائيل" حاليا، "مصممة على إبقاء نار الخلاف مشتعلة، وصبّ الزيت على عجلات الاحتجاج ضدها، والمبرر المناوب هو قانون التجنيد الجديد؛ بالاسم الحقيقي قانون تسوية تهرب الحريديم من الخدمة، الذي تريد حكومة نتنياهو شرعنته الآن بضغط من الأحزاب الحريدية."

وذكرت أن "إقرار هذا التشريع سيكون له نقاط ضعف منها: أولا؛ سيخلد عدم المساواة في تحمل عبء الخدمة، ثانيا؛ الحريديم يريدون تأمين القانون الجديد بواسطة تمرير فقرة الاستقواء، وبذلك يعيدون قوانين الانقلاب إلى مركز النقاش العام بصورة تشعل الاحتجاج." ولفتت إلى أن أحزاب اليمين المتطرف والحريديم التي تشارك في تركيبة حكومة نتنياهو، لديها "قائمة طلبات بعيدة المدى، وهذه غير مقبولة على قسم كبير من الجمهور الإسرائيلي، وربما تقلق قسما من مصوتي حزب "الليكود" برئاسة نتنياهو." وبينت الصحيفة، أن "ملحمة التجنيد تستمر منذ عقود؛ المحكمة العليا تطلب من الدولة أن تقرر، وبالنسبة لزعماء الحريديم من المهم لهم الدفاع عن ناخبيهم من الخدمة العبثية؛ هكذا ولد في الاتفاقات الائتلافية التعهد بتمرير قانون جديد، يخرج من المعادلة تجنيد الحريديم أو عقوبات اقتصادية ضد مؤسسات تعليم تساعد على التهرب من الخدمة، وفي نفس الوقت، الحريديم حاولوا الدفع قدما بقانون يضمن لمن يتعلمون التوراة مكانة مساوية في الحقوق والتسهيلات، مقارنة مع من تسرحوا من الجيش."

وأضافت: "شريكان آخران في الاتفاق، المرتبط أيضا بتمرير ميزانية الدولة، التي من المخطط المصادقة عليها الشهر القادم؛ وزير الأمن يوآف غالانت (الليكود) ووزير المالية بتسلئيل سموتريتش (الصهيونية الدينية)؛ غالانت حاول أن يربط التنازل للحريديم بتسهيلات للجنود، عبر اقتراح سن الإعفاء من الخدمة للحريديم بأن يهبط إلى 23 عاما، والجيش سيحصل على عشرة مليارات شيكل إضافية ستخصص كمنح لمن يخدمون، كما ربط وزير الأمن بالخطة عنصرا آخر، الذي فعليا سبق واتفق عليه بين الجيش ووزارة المالية؛ وهو مسار خدمة تفضيلي، الذي في إطاره سيتم تقصير خدمة الجنود في وظائف أقل ضرورة إلى عامين (تطور دراماتيكي)، مقابل زيادة في أجور الجنود الذين يخدمون في وظائف ضرورية، ويخدمون أكثر."

وزارة المالية ردت بتسريب خاص نشرته صحيفة "إسرائيل اليوم"، حيث عرضت فيه خطة بديلة لسموتريتش من أجل خفض سن الإعفاء لـ21 عاما، وحتى تم الادعاء بأنها مقبولة من قبل رئيس الأركان هرتسي هليفي، وفي ظل هذه التطورات، "وجد الجيش الإسرائيلي نفسه في قلب خلاف سياسي، أجبر أول أمس على التوضيح؛

أن الجيش يتمسك بدعم نموذج "جيش الشعب" والتجنيد للجميع، وهو سيستمر في طرح مسارات خدمة معينة للمجندين الحريديم."

وأشارت "هآرتس" إلى أن سن إعفاء الحريديم من الخدمة مرتبط بـ"التوازنات الداخلية في الجيش"، منوهة إلى أنه "من غير الواضح من أين ستأتي العشرة مليارات شيكل التي يتحدث عنها وزير الأمن، في واقع الميزانية الآخذ في الاشتداد، حيث الانقلاب النظامي يهدد بإحداث كارثة تصيب الاقتصاد الإسرائيلي." واعتبرت أن "القضية الأكثر إشكالية، هي انعدام خيارات غالانت وليفي مع منح الحريديم الإعفاء في سن صغيرة نسبيا"، مؤكدة أن "تداعيات العملية على الجيش والمجتمع يمكن أن تكون إشكالية جدا، فعقد ونصف من الجهود غير المتزنة من قبل الجيش أثمرت عن نتائج ضئيلة، في كل سنة يتجند للجيش أكثر من ألف حريدي، لكن هذه أقلية مرفوضة تماما مقارنة مع المتهربين بإذن، والجيش لم يحقق حقّا أهداف التجنيد التي وضعت." وأفادت الصحيفة، بأن "الإطار الحالي للاتفاق يسجن الحريديم في المدارس الدينية حتى جيل متأخر، في حين أن الكثيرين منهم كانوا يفضلون الاندماج في دراسات غير توراتية وفي سوق العمل، هي تخلد الجهل والفقر لأجيال قادمة، كما يرجي النقاش في مسألة إلى أي درجة يحتاج الجيش للحريديم؟ وما هي احتمالية ملء الصفوف في الوحدات التي تحتاج إلى ذلك؟ مثل جزء من الوحدات الرمادية غير المرموقة في المنظومة القتالية."ونوهت إلى أن "ما يفتقده سموتريتش وغالانت والاقتصاديون يتعلق بالتأثير السيئ، بل والقاتل، الذي سيحدثه انخفاض كبير في سن الإعفاء للحريديم على القطاعات الأخرى في المجتمع، وقسم منه سيتعرض للخطر نفسيا وجسديا"، مضيفة:" الحريديم سيحصلون على إعفاء مسبق بإذن وبصورة شرعية، والدولة ستزودهم بمسارات التفافية لتلقي فوائد حتى لا يتم حرمانهم، مقارنة مع من يتحملون العبء." وأكدت "هآرتس"، أن "هذا تفكير سيغضب تقريبا كل آباء الجنود والمجندات، هذا القرار هو مثل حقنة سم أخيرة للفكرة التي تحتضر أصلا، "جيش الشعب"، هي ستسقط على أرض هائجة بشكل خاص؛ لأنه في الاحتجاج ضد الانقلاب النظامي تحظى الخدمة العسكرية بأهمية استثنائية، مثلما برهن على ذلك احتجاج الطيارين في الاحتياط."وتابعت: "إذا كان نتنياهو يريد أن يضمن في كل يوم سبت من الآن وحتى إشعار آخر، 100 ألف متظاهر آخر في تل أبيب وفي أرجاء البلاد، فلا شك أن الخضوع لطلبات الحريديم سيكون خطوة في الاتجاه الصحيح، ومن المرجح أنه بين المتظاهرين الجدد سيكون عدد غير قليل من مصوتي "الليكود" والعلمانيين والتقليديين، في حين أن مشاريع قوانين أخرى مجمدة كما يبدو."ورأت أن "الدمج بين تمرير قانون التهرب وفقرة الاستقواء، سيجمع ضد نتنياهو الاحتجاج وسيعزز فقط، على الطريق، من شأنه أن يمس بالدافعية لخدمة عسكرية مهمة، ليس فقط في أوساط رجال الاحتياط، بل أيضا في أوساط المجندين القادمين."

* * *

تحقيق إسرائيلي يكشف "التاريخ الغامض" لنتنياهو مع وزراء حربه الثمانية

ترجمة: عدنان أبو عامر. موقع عربي21

ثمانية وزراء حرب إسرائيليين خدموا في الولايات الحكومية الستة لبنيامين نتنياهو منذ عام 1996، أقال ثلاثة منهم، أحدهم عبر رسالة واتس آب، واستقال رابع، وأنهى ثلاثة آخرون مهامهم عقب حلّ الحكومة، فيما شغل اثنان منهم منصبهما لمدة ستة أشهر فقط خلال حكومة انتقالية، لكنهم جميعا لديهم قاسم مشترك واحد، هو رئيس الوزراء الذي لم يتفق معهم، واعتاد إقالة الوزراء المناسبين من مناصبهم بسبب مصالحه السياسية والشخصية.

تال شنايدر مراسلة موقع" زمن إسرائيل"، ذكرت أن "وزراء الحرب الثمانية في حكومات نتنياهو الست، من خلفيات أيديولوجية مختلفة، وخدموا في أوقات مختلفة، ولديهم شخصيات متميزة، لكن جميعهم تقريبا يتفقون في أن نتنياهو لم ينسجم معهم، بل تشاجر معهم، وحاول طردهم، مما أدى دائما لمزيد من الاحتكاك بينهما؛ لأن علاقتهما قامت على أسس حزبية وشخصية، وكل وزير حرب خدم في عهده عانى من وصايته عليه، ولم تأت خلافاتهما على خلفية تخطيط سياسات أو في ظل نزاع أمني، بل طالما كانت المشاكل حزبية."وأضافت في تقرير ها أن "حكاية نتنياهو مع وزراء حربه بدأت في كانون الثاني/ يناير 1999، حين أقال وزير حربه يتسحاق مردخاي، بزعم أنه لا يستحق أن يكون في صفوف الحكومة، لكن الفرق بين هذه الإقالة قبل ربع قرن من الزمن، وإقالة يوآف غالانت قبل أسابيع، أن الأخيرة أسفرت عن خروج مئات آلاف الإسرائيليين، وهم يحملون شعورا عميقا بالازدراء لنتنياهو الذي تراجع عن إقالته، رغم أن هذه ليست نهاية القصة بعد، فلا يزال نتنياهو يطمح لأن تكون كلمته الأخيرة."

وأشارت إلى أنه "في ولاية نتنياهو الثانية في 2009، فقد أبقى على إيهود باراك وزيرا للحرب حتى عام 2013، وهي أطول ولاية لوزير حرب في عهود نتنياهو السياسية، ربما لأنهما اتفقا على كثير من القضايا، بما فيها تخطيطهما معا للهجوم على النووي الإيراني، ثم تم استبدال باراك بموشيه يعلون، لكنه بعد ثلاث سنوات، بدأ نتنياهو في "قضم" منصبه؛ لأنه اكتشف عبر الإعلام أن نتنياهو يجري مفاوضات سياسية مع زعيم المعارضة آنذاك يتسحاق هرتسوغ، وعرض عليه منصب وزير الحرب، ثم فوجئ أن المنصب أعطي لأفيغدور ليبرمان." وأكدت أن "نتنياهو دأب خلال سنوات عمله النظر للجنرالات بأنهم نخبة مضادة، وبحث عن قضايا ليدخل معهم في مواجهات، ولذلك فقد أدرك هؤلاء الوزراء أنهم يسيرون معه في طريق بلا مخرج، حتى إن يعلون حين ألقى خطابا أمام الضباط، دعاهم فيه لعدم الخوف من انتقاد المستوى السياسي، وقبل أن ينهي كلامه، قرر نتنياهو استدعاءه للتوبيخ على كلامه، بزعم أنه استفزاز من القيادة العسكرية لتحدي نظيرتها السياسية، مما دفع يعلون لوصف هذا الاتهام بأنه سخيف، ولا أساس له من الصحة، لكنه فهم أنه يحاول

التخلص منه."

وأشارت إلى أنه "بعد استقالة يعلون، تم تعيين أفيغدور ليبرمان في منصبه، الذي دخل في حكومة ضيقة قوامها 61 نائبا، وخلال الفترة بأكملها، احتاج نتنياهو إليه لتعزيز الائتلاف الحكومي الهشّ، لكن ليبرمان داخل الوزارة بنهج معاكس، وأراد تشغيل الجيش بطريقة أكثر عدوانية، خاصة في غزة، لكن نتنياهو لم يسمح له، ففي تشرين الأول/أكتوبر 2018، قرر وزيره تعيين رئيس الأركان أفيف كوخافي على عكس رغبة نتنياهو، ليس هذا فحسب، فقد تسببت عملية القوة الاستخبارية الخاصة في خانيونس باضطرار ليبرمان للاستقالة." وأكدت أنه "في ولايته الحكومية التالية، تولى نتنياهو منصب وزير الحرب، ولأول مرة منذ انضمامه للحياة السياسية، شغل منصبين بنفس الوقت، مثل عدد آخر ممن سبقوه كديفيد بن غوريون وليفي أشكول وإسحق رابين وشمعون بيريز وإيهود باراك. وفي وقت لاحق، قرر تعيين نفتالي بينيت في المنصب لمدة ستة أشهر فقط، وبعد أن قاد خطا معارضا داخل مجلس الوزراء بسبب أنفاق حماس، سعى نتنياهو للقضاء عليه سياسيا، لكن فترة ولايته القصيرة لم تكن كافية لإثارة خلاف كبير آخر بينهما."

ولفتت إلى أن "الوزير التالي هو بيني غانتس رئيس الأركان الذي خدم في عهد نتنياهو ويعلون، خلال حرب غزة 2014، فقد عامله نتنياهو باعتباره مبتدئا سياسيّا، وبعد فترة وجيزة بدأ بالإساءة إليه، وسعى لتحويله قطعة من الورق، ورميها بعيدا، حتى دخلت علاقتهما في مرحلة غامضة جعلت نتنياهو يعرّض غانتس لإهانات يصعب وصفها بالكلمات، منها تسريب أن القراصنة الإيرانيين عثروا في هاتف غانتس الخلوي على محتوى جنسي، ثم نشر نشطاء الليكود شائعات شريرة حول حياته الشخصية وعائلته." وأضافت أن "توتر علاقة نتنياهو وغانتس وصلت إلى مستويات لا يمكن تصورها، حتى تسبب الأول بتفكيك عائلة الثاني، حتى وصل الحال في كانون الأول/ ديسمبر 2022 لتعيين يوآف غالانت، حين أدى أكبر شخصية أمنية في الليكود اليمين الدستورية لأهم منصب في الحكومة السابعة والثلاثين، فيها وزراء عديمو الخبرة في المجال الأمني، ورئيس وزراء واحد يحب إقالة وزراء حربه، وكان العنوان معلّقا على الحائط، وفي أقل من ثلاثة أشهر، أعلن نتنياهو في بيان صحفي أنه يعزل غالانت من منصبه."

الخلاصة، أن نتنياهو لم يتوقع أن يتسبب قراره المتعجل هذا بخروج الآلاف للتظاهر في جوف الليل، وأثبتت استطلاعات الرأي أن هذا قرار خطير وغبي، وانهار التأييد الدائم لنتنياهو والليكود في الأوساط الجماهيرية، مما أسفر في النهاية عن تراجع نتنياهو، وبقاء غالانت في منصبه، على الأقل في الوقت الحالي. ولعل مآلات علاقة نتنياهو مع غالانت تلخص كل علاقات نتنياهو مع وزراء حربه، ومفادها أن التعيين عادة ما يكون الشخص المناسب للمنصب، لكن الاستبعاد يكون لأسباب حزبية ومصالح شخصية، هكذا يلعب نتنياهو مع وزراء حربه.

* * *